جامعة ابن خلدون– تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

دور الإنفاق الجبائي في دعم الإستثمار

دراسة قياسية خلال الفترة 2004 إلى 2020

من إعداد الطلبة:

- بن زينب إيمان
- حلوز شهرزاد

الأستاذ المشرف:

شريف محمد

لجنة المناقشة:

إسم و لقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
شريف محمد	أستاذ محاضر "أ"	مقررا
بلخير فريد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
لعروس لخضر	أستاذ محاضر"ب"	مناقشا

نوقشت وأوجزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021

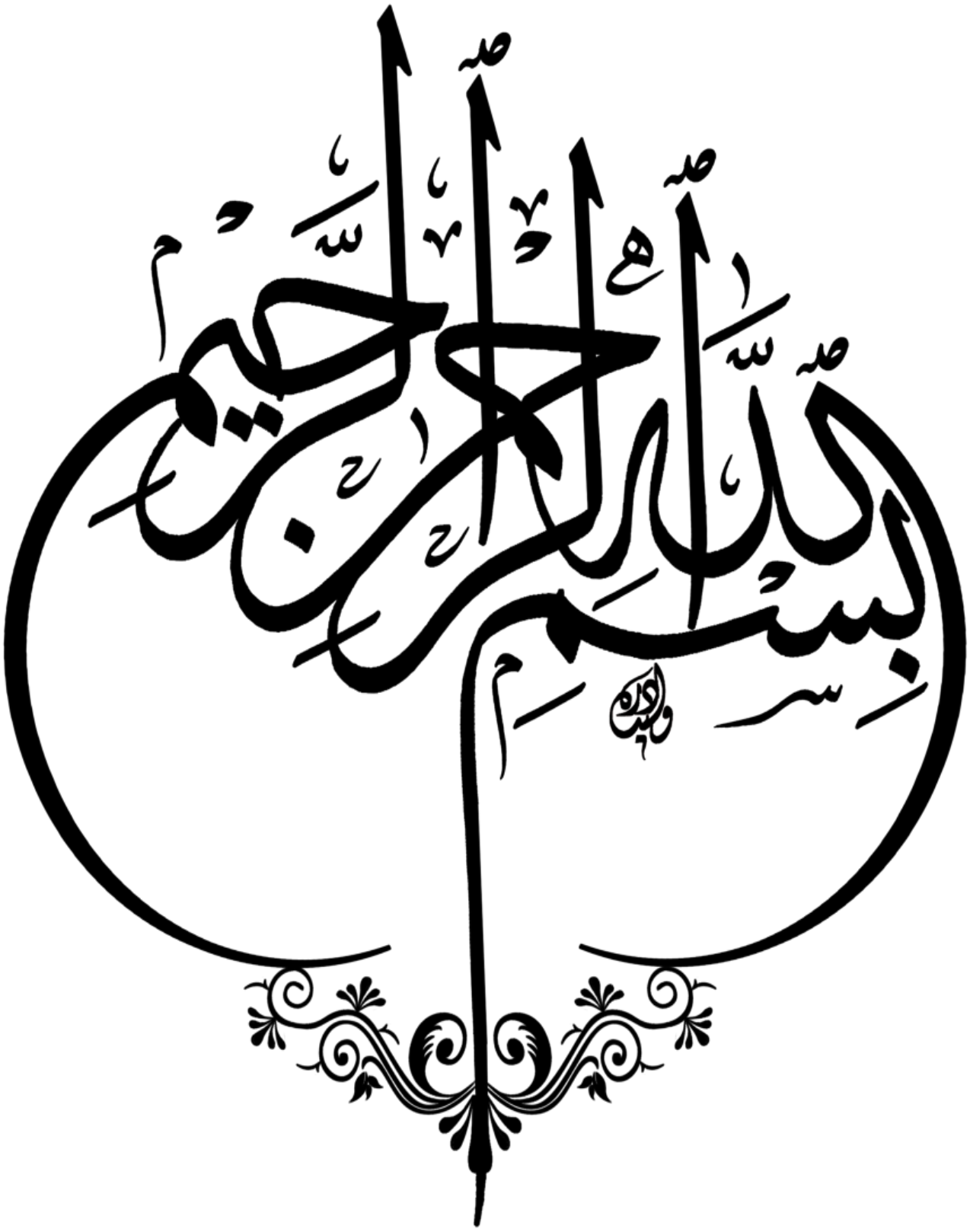
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

" واما بنعمة ربك فحدث "

أولا وقبل كل شيء نشكر الله عز وجل جزيل الشكر الذي وفقنا وأمدنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

ثم لا يفوتنا وقد تم البحث وبلغ غايته إلا أن نسجل شكرنا وتقديرنا إلى الأستاذ " شريف محمد" على حسن رعايته وتوجيهاته القيمة وفائق اهتمامه طيلة اشرافه على اعداد هذه المذكرة رزقه الله تاج الفلاح في الدارين جزاك الله عنا خير الجزاء.

إهـــــــــداء

الى هديتي من الله والنعمة الكبيرة التي اعيشها الى من لا يضاهيها أحد في الكون "امي" قد كنت خير الداعم لي طوال مسيرتي الدراسية اليك أهدي هذا البحث المتواضع.

أهديه إلى أخي "الأمير " الذي مهما كتبت وقلت في حقه لن يوفي في حقه شيئا هو أول من ساندني وشد أزري في كل خطوة أدامك الله لنا ورفع قدرك.

الى أميرتي وحبيبتي ـأختي الصغيرة "آية".

أهدي تخرجي لكم أنتم أهلي وأحبائي وأصدقائي حفظكم الله جميعا وأدامكم عزا وفخرا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل وبالغ التقدير والاحترام للأستاذ المشرف "شريف محمد " على ما قدمه لي من مساعدة طيلة بحثنا جزاه الله كل خير.

و إلى قسم المالية و المحاسبة ،تخصص محاسبة و جباية معمقة

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اهدي عملي هذا:

. الى العشق المقدس والملاك الطاهر الى حبيبتي التي أفضلها على نفسي، يا من تحلو الحياة بوجودك، اليك امي الحبيبة.

. الى من اعتبره فخري وسندي وقدوتي في هذه الحياة، الى الذي سهر من أجلي ووقف بجانبي طيلة مسيرتي الدراسية، اليك ابي العزيز.

. الى من تغيب الدنيا بغيابهم، الى من كانوا سعادتي وقت حزني الى من كانوا نورا في طريقي ودرعا احتمي به وقت ضعفي، اليكم اخوتي واخواتي.

. الى رفيقاتي دربي اللاتي قاسمنني لحظات حياتي الى صديقاتي وأخص بالذكر: أسماء واكرام وهجيره

. الى كل اساتذتي الكرام وكل من ساهم بتعليمي، الى كل قسم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة دفعة 2022.

شهرزاد

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر و التقدير	**-**
الاهداء	**-**
فهرس المحتويات	**-**
قائمة الأشكال البيانية والجداول البيانية	**-**
المقدمة	05-01
الفصل الاول: أساسيات حول النظام الضريبي والانفاق الجبائي	06
المبحث الاول: الأسس العامة حول النظام الضريبي	08
المطلب الاول : مفهوم الضريبة وخصائصها	08
المطلب الثاني : أنواع الضرائب و أهدافها	09
المطلب الثالث: التمييز بين الضربة و الرسم كعناصر للنظام الضريبي	13
المطلب الرابع: المبادئ العامة للضريبة	14
المبحث الثاني: النظام الجبائي	15
المطلب الأول: ماهية النظام الجبائي	15
المطلب الثاني: عيوب النظام الجبائي الجزائري	19
المطلب الثالث: الإصلاحات الجبائية	21
المطلب الرابع: نتائج الإصلاح الجبائي	27
المبحث الثالث: الإنفاق الجبائي	29
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الجبائي و خصائصه	29
المطلب الثاني: أهداف سياسة الإنفاق الجبائي	31
المطلب الثالث : الأوجه المختلفة لسياسة الإنفاق الجبائي	33
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سياسة الإنفاق الجبائي	39
الفصل الثاني: دراسة نظرية حول الإستثمار	34
المبحث الأول: اساسيات حول الاستثمار	35

فهرس المحتويات

المطلب الأول: الاستثمار حسب نظريات المدارس الاقتصادية	35
المطلب الثاني: ماهية الاستثمار	38
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثمار	47
المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري	47
المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري	48
المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثماري	49
المبحث الثالث: التحفيزات الجبائية ودورها في تطوير الاستثمار	51
المطلب الأول: التحفيزات الجبائية وعلاقتها بالاستثمار	51
المطلب الثاني: ترشيد الحوافز المالية وتطويرها للاستثمار	52
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق في تطوير الإستثمار	55
المبحث الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية	57
المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية	57
المطلب الثاني: التكامل المشترك (المتزامن).	62
المبحث الثاني: تحليل انعكاسات الانفاق الجبائي على الاستثمار حالة الجزائر	63
المطلب الاول: دراسة الاستقرارية والسببية	64
المطلب الثاني: النمذجة القياسية	67
الخاتمة	73
قائمة المراجع	78
ملخص	-

قائمة الاشكال البيانية والجداول

فـــهـــرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
1-1	الية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية	33

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	مركبات السلسلة الزمنية	73-74-75
2-3	اختبار الاستقرارية ل INVوDF باستعمال ADF	83
3-3	اختبار الاستقرارية لINVوDF باستعمال KPSS	84-85
4-3	اختبار السببية لINVوDF	86
5-3	تقدير العلاقة طويلة الاجل بينINVوDF	87
6-3	دراسة استقرارية البواقي	88-89
7-9	تقدير العلاقة قصيرة الاجل بينINVوDF	89-90

المقدمة

يعد الانتقال الى اقتصاد السوق منعرجا حاسما لتغيير الاهداف السياسية ، الاقتصادية و المالية للدولة ،و قد طرا على اقتصاد الجزائري عدة تغيرات هامة لذلك سعت للقيام بعدة اصلاحات لضمان اندماج اقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي ، كما عملت على تنويع مصادر تمويل للنشاط الاقتصادي حيث اعتمدت على عدة موارد اهمها الضريبة التي تعتبر المصدر الرئيسي لميزانية الدولة ، حيث اصبحت ضريبة الخلية الاساسية لخزينة الدولة من اجل تغطية نفقاتها و سد حاجيات الافراد من جهة اخرى ، مما يجعل عملية انتقال الى اقتصاد السوق مرهونة بمدى نجاح النظام الجبائي

اعتمدت الجزائر في سياستها الاقتصادية على قوانين واصلاحات مست على وجه الخصوص السياسة الجبائية وتحفيزاتها من خلال اصلاحات سنة 1992، حيث تهدف هذه الاصلاحات بشكل رئيسي الى تبسيط وعصرنة النظام الجبائي

كما اصبحت الجباية تلعب دورا هاما في تمويل الاستثمار وذلك من خلال التحفيزات التي منحتها ونجد ان اغلب الدول تعتمد على اللجوء الى الانفاق الجبائي لدعم الاستثمار ومن بين هذه الدول التي عمدت هذه السياسة نجد الجزائر حيث يتجلى ذلك من خلال جملة من التحفيزات الجبائية من تخفيضات واعفاءات التي منحتها في إطار قوانين الاستثمار وهذا بغية تشجيع الاستثمار وخاصة في الانشطة والقطاعات ذات اهمية بالغة بالنسبة للدولة، ومما سبق ذكره حاولنا معالجة هذه الاشكالية وذلك انطلاقا من السؤال الجوهري فحواه:

❖ ما **هو تأثير النفقات الجبائية في تحفيز السياسة الاستثمارية في الجزائر؟**

حتى نتمكن بالإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا الى طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما محدودية استجابة الاستثمارات الوطنية لحجم الاعفاءات المباشرة في الاجل القصير؟
- ما أثر الانفاقات الجبائية على الاستثمارات المحلية في الاجل القصير؟

فرضيات البحث:

_لا تؤسس السياسة الجبائية نظام اعفائي كفيل بدعم وتحفيز السياسة الاستثمارية وخاصة الاجنبية، مما يكفي لتحقيق ابعاد السياسة العمومية خاصة في المدى القصير

– ان نظام الاعفاءات الجبائية لن يفي بمعزل عن السياسات الاخرى لتحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية على حد سواء وبالتالي فنجد التأثير في الاجل الطويل لن يتعدى التأثير المتوسط

منهج الدراسة:

من اجل اجابة على الاشكالية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للبحث، فالمنهج الوصفي كان في اجزاء البحث المرتبطة بتقديم ماهية النظام الجبائي والاستثمار اما المنهج التحليلي كان في تحليل الاصلاحات الضريبية وكذا الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للاستثمار، اما المجال التطبيقي فاعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي معا

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع
- بروز اهمية الضريبة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار
- اثراء المكتبة بمراجع تخص مجال الضرائب والاستثمار

أهمية البحث:

ان الضريبة من الموضوعات التي تشغل بال الحكومة نظرا لما لها من اثار سياسية واقتصادية على أحوال الشعوب، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بالإضافة ال محاولتنا الى ابراز موقع النظام الجبائي في الهيكل الاقتصادي العام من خلال الدور الذي تلعبه الضرائب في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمارات، وهذه الأخيرة تعتبر بوابة النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى اجابة عن التساؤلات السابقة وابراز الدور الذي تلعبه الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار في الجزائر ومن ثم النهوض بالاقتصاد الوطني

صعوبات البحث:

- قلة المراجع والمصادر الحديثة المتعلقة بالموضوع

- صعوبة حصر الموضوع لتداخله مع المواضيع اخرى
- تضارب الاحصائيات احيانا وذلك لاختلاف مصادرها

الدراسات السابقة:

– نشيدة معزوز بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستر، تخصص نقود مالية وبنوك، تحت عنوان "دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر "حيث يهدف هذا البحث في محاولة اظهار دور الحوافز الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

– أسماء سيغة بحث مقدم لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تحت عنوان "سياسة التحفيز الضريبي ودورها في تشجيع الاستثمار في الجزائر " حيث يهدف هذا البحث في توضيح وتحديد دور التحفيز الضريبي في تشجيع الاستثمار في الجزائر

خطة وهيكل البحث:

لتحقيق اهداف الدراسة ومعالجتها بصورة علمية فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول معنونة كالتالي:

الفصل الاول: أساسيات حول النظام الضريبي والانفاق الجبائي:

تطرقنا الى النظام الضريبي والانفاق الجبائي حيث قسمنا الفصل الى ثلاثة مباحث، الاول يتناول الضريبة واهدافها واهميتها ومبادئها، والثاني الملامح العامة للنظام الضريبي، اما الثالث الانفاق الجبائي من مفهوم واهداف واوجه المختلفة لسياسة الانفاق الجبائي

الفصل الثاني: دراسة نظرية حول الاستثمار

كذلك قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، الاول يتناول الإطار المفاهيمي للاستثمار من مفهوم الاستثمار واهميته، والاستثمار حسب نظريات المدارس الاقتصادية، مخاطر وادواته، اما المبحث الثاني المناخ الاستثماري ويتضمن مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته ومقوماته، والثالث التحفيزات الجبائية ودورها في تطوير الاستثمار معرفة علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار وكيفية تطويره

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

يحتوي هذا الفصل على مبحثين، الاول ادوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية ويتم ذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية، والتكامل المشترك (المتزامن)، اما المبحث الثاني تحليل الانعكاسات الانفاق الجبائي على الاستثمار حالة الجزائر وذلك من خلال دراسة الاستقرارية والسببية والنموذجة القياسية

الفصل الاول:

أساسيات حول النظام الضريبي

والانفاق الجبائي

الفصل الاول: أساسيات حول النظام الضريبي والانفاق الجبائي

تمهيد:

تسعى الدولة الى تلبية الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع من خلال زيادة الانفاق العام، ومن بين الموارد المعتمدة من طرف الدولة هي الضرائب التي تعتبر اهم مصادر ايرادات العامة للدولة، فهي اداة فعالة في تحقيق الاهداف المتعددة للاقتصاد الوطني

تتميز الانظمة الضريبية فعالة بتطورها مع النظام الاقتصادي بكل تغيراته ونظرا للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي يقتضي تعديلها واصلاحها، ومن بين الانظمة نجد النظام الضريبي الجزائري الذي شهد عدة تعديلا

ويعد الانفاق الجبائي احدى الاساليب المتبعة من طرف الدولة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال المزايا والتسهيلات الممنوحة لتحقيق الاهداف المرجوة

وفي هذا الفصل سنتطرق للملامح العامة للنظام الضريبي وكذلك الانفاق الجبائي، من خلال ثلاثة بحوث:

المبحث الاول: الاسس العامة حول النظام الضريبي

المبحث الثاني: النظام الجبائي

المبحث الثالث: الانفاق الجبائي

المبحث الاول: الأسس العامة حول النظام الضريبي

المطلب الاول: مفهوم الضريبة وخصائصها

أولا: مفهوم الضريبة

يمثل النظام الضريبي لأي بلد المرآة التي تعكس التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للبلد لذلك فان الضريبة هي اهم الارادات التي تعتمد عليها الدولة لإنجاز مهامها وتحقيق اهدافها ومن هنا يمكننا تعريف الضريبة بانها

أولا: تعرف الضريبة بانها "الضريبة هي اقتطاع مالي الزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق اهداف عامة"[1]

ثانيا: كما ان هناك تعريف اخر لـ: Gaston gaze

بحيث عرف الضريبة بانها " اداء نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل لتغطية الاعباء العامة"[2]

ثالثا: "هي الموارد المالية العامة التي تقتطعها الدولة من الاشخاص جبرا بغرض استخدامها لتحقيق الاهداف العامة و بدون مقابل "[3]

– من خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للضريبة هي اقتطاع نقدي تفرضه الدولة جبرا وبدون مقابل سواء على الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين بصفة نهائية من اجل تمويل ميزانية الدولة

ثانيا: خصائص الضريبة

من التعريفات السابقة يمكننا ان نستخلص خصائص الضريبة :[4]

---

[1] حميد بوزيدة ، **جباية المؤسسات** ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص8

[2] احمد عادل حشيش، **اساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، ص 151

[3] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1987، ص 42

[4] رضا خلاصي ،**النظام الجبائي الجزائري الحديث ، جباية الاشخاص الطبيعيين و المعنويين** ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،2005، ص 12_13

1. **الضريبة اقتطاع نقدي:** الضريبة التزام يفرض اساسا في صورة نقدية خلافا لما كان سائدا في الانظمة الاقتصادية البدائية حيث كانت تدفع عينا سواءا كانت بتقديم نصيب من سلع او تأدية بعض الخدمات لفترة محددة الا ان التقدم الاقتصادي وسيادة الاقتصاد النقدي اظهرت ما يكشف لنا من صعوبات وعيوب الجباية العينية
2. **الضريبة هي اقتطاع نهائي:** ان الدافع للضريبة لا ينتظر استرجاع هذا المبلغ المالي في مدة معينة بل يدخل الى الدولة بصفة نهائية
3. **الضريبة ليست مقابل خدمة محددة:** لا يستلم الممول او المكلف اي مقابل خاص بتعويض لما دفعه ولا يتلقى اية خدمة مقابل ذلك وانما الدفع المقابل للضريبة يتمثل في الإنتفاع بالنفقات العامة التي تستفيد منها الجماعة ويستفيد منها المكلف ما دام عضوا في المجتمع، لهذا عملت الدساتير والقوانين على تأكيد مبدأ عدم استخدام الأموال العامة لإشباع حاجات خاصة.
4. **الضريبة الإجبارية: (عنصر الإجبار قانوني):** فكرة إلتزام استخدام الدولة لحقوق التنفيذ الجبرية في استثناء حقها دون الإخلال بحقوق الممول

المطلب الثاني: أنواع الضرائب وأهدافها

الفرع الأول: أنواع الضرائب

تعددت أنواع الضرائب واختلفت صورها الفنية فالنظم الضريبة تحاول المزج بين هاته الأنواع للتحول إلى نظام ملائم مع تحقيق أهداف المجتمع وتقتصر دراستنا الى أشهر أنواع الضرائب نلخصها فيما يلي:

أولا: الضريبة النسبية و الضريبة التصاعدية[1]

1. **الضريبة النسبية:** تعرف الضريبة النسبية بأنها تلك الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من قيمة المادة والدخل الخاضع للضريبة لا يستفيد مقدار هذه الضريبة أو الدخل الخاضع للضريبة
2. **الضريبة التصاعدية:** هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة المادة أو الدخل الخاضع للضريبة فيزداد سعر الضريبة كلما زادت قيمة هذه المادة أو الدخل.

ثانيا : الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة[2]

[1] سمير صلاح الدين حمدي، المالية **العامة**، منشورات زين الحقوقية، بيروت _لبنان،2015، ص153

[2] رفعت المحجوب، المالية **العامة**، دار النهضة والنشر والتوزيع ،1990، ص233

هناك عدة معايير للتفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلا أن اهم هذه المعايير هو من يقسمها حسب تحمل عبئها، فنجد الإقتصاديين ومن بينهم" جون ستيوارت ميل، لا يغبر لو فيوليه" يرى هذا الفرق أن الضريبة تكون مباشرة إذا كان الذي يدفعها للخزينة هو الذي يتحملها بصفة نهائية وأنها تكون غير مباشرة إذا اكان الذي يدفعها للخزينة لا يعد وسيطا حيث يذهب' جون ستيوارت ميل' إلى أن الضرائب غير المباشرة هي تلك التي يدفعها شخص ويتحملها شخص آخر.

ثالثا: الضرائب الوحيدة و الضرائب المتعددة[1]

1. **الضرائب الوحيدة:** أن تعتمد الدولة ضريبة واحدة فقط أو أن تفرض ضريبة رئيسية إلى جوارها بعض الضرائب الأخرى.
2. **الضرائب المتعددة:** فيعني إخضاع المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب وقد نادى بعض الإقتصاديين بفرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي الزراعي دون النظر إلى بقية الدخول باعتبارها المصدر الأساسي للثروة والدخل كما نادى آخرون بفرض ضريبة واحدة على الربح العقاري ويؤيد أنصار فكرة الضريبة رأيهم بحجج عديدة منها: بساطة تطبيق الضريبة فهي لا تحتاج إلى جهاز إداري كبير فيمكن للمكلف تأديتها من خلال معرفة سعرها.

الفرع الثاني: أهداف الضريبة

لقد انحصر دور الضريبة في الماضي على تمويل نفقات الدولة من خلال قيامها بوظائف متمثلة أساسا في تقديم خدمات الأمن والاستقرار لكن مع التطور الإقتصادي أصبح للضريبة أهداف أخرى وبشكل عام فإن من أهداف الضريبة:

1. الأهداف المالية للضريبة:

تتمثل الأهداف المالية للضريبة في تغطية الأعباء و النفقات العامة للدولة و قدرتها على تحقيق موازنة بين الإيرادات و النفقات ، و هذا ما يتجلى في الدولة النامية التي ما زالت تعتمد في مداخيلها بصورة واضحة على تجنيه من حصيلة الضرائب، فالجزائر على غرار بعض الدول النامية أولت اهتماما كبيرا للضريبة فمنذ الاستقلال[2]، تقوم الدولة على غرار سياستها المالية بتشجيع بعض القطاعات بإعفائها من الضرائب أو اخضاعها لمعدلات ضرائب منخفضة.

[1] حسن مصطفى حسن، المالية **العامة**، المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية الجزائر، 2016، ص53

[2] محمد حلمي مراد، **الميزانية العامة قواعدها وتطبيقاتها في بعض البلدان النامية**، معهد الدراسات العالمية ن بيروت، لبنان،1960، ص34

2. الأهداف الإقتصادية للضريبة:[1]

يمكن للضريبة أن تحدث أثرا إقتصاديا عاما أو أثرا إنتقائيا حسب القطاعات الاقتصادية ففيما يخص الأثر الإقتصادي العام، يمكن أن تعتبر أن الضريبة يمكن أن توجه لامتصاص الفائض من القدرة الشرائية ومحاربة التضخم ففي هذا الجانب لدينا العديد من الأمثلة أين التقت العديد من الضرائب التي لها هدف اقتصادي شامل.

ومن بين الأهداف الإقتصادية كذلك هي حماية المنتجات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بتخفيض الضرائب على الصادرات أو بإعفائها ورفع نسبتها على الواردات الخارجة ولعلى أهم وظيفة اقتصادية تؤديها الضرائب هي المساهمة في التنمية الإقتصادية عن طريق الزيادة في حصيلة الموارد المالية للدولة وتشجيع الادخار بإعفاء المداخيل الناتجة عن الأموال والمودعة لدى البنوك من الضرائب أو فرض ضرائب ضئيلة مما يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي الموارد المالية الموجهة نحو الإستثمار.

3. الأهداف الإجتماعية:

تعتبر الاهداف الاجتماعية من الاسباب القديمة التي ادت الى فرض[2] الضرائب اين ذكر ادم سميث في كتابة ثروة الامم ان من اركان التنظيم الضريبي الامثل هو ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية، ومحاولة خلق توازن اجتماعي بين افراد المجتمع ،حيث يتم بواسطة خدمة الطبقة الفقيرة في المجتمع و ذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع كمالية مثلا ، كذلك اعادة توزيع المداخيل بين المواطنين و تقليل الفوارق الاجتماعية، إضافة الى النفقات العامة التي تنفقها الدولة لتحقيق متطلبات الافراد الاجتماعية كبناء مساكن و المرافق العمومية و انجاز الطرقات

4. الأهداف السياسية:

أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية و الإجتماعية العامة ، تتمثل أحيانا بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول و تخفيضها على منتجات أخرى يكون الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية كما تستعمل الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين الدول المتقدمة (اليابان ،الوم

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012ص 165_166

[2] زغدود علي، **المالية العامة، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص177

ا)،سياسة التوازن الجهوي في الجزائر مثل منح اغراءات للمستثمرين في مناطق يراد ترقيتها و تتمثل في اعفاء المستثمرين من الضرائب اما على الارباح او على الدخل[1]

المطلب الثالث: التمييز بين الضريبة والرسم كعناصر للنظام الضريبي

يتفق الرسم مع الضريبة في أنه مبلغ من النقود يفرض و يدفع جبرا و يختلفان في أن الدولة تقتضي الرسم مقابل خدمة خاصة تؤديها لدافعيها أما الضريبة فتدفع مساهمة من الممول في الأعباء العامة و من ثم يراعى في تحديدها المقدرة التكليفية للممول و يترتب على ذلك كقاعدة عامة ، أنه بينما يمكن أن يختلف سعر الضريبة تبعا لاختلاف المقدرة التكليفية للأشخاص الخاضعين لها ، لا يختلف سعر الرسم باختلاف المركز المالي للأفراد و مع ذلك فقد أدى انتشار فكرة مجانية الخدمات العامة في العصر الحديث إلى تقرير اعفاءات متعددة في نطاق الرسوم لغير القادرين.[2]

المطلب الرابع: المبادئ العامة للضريبة:

هي مجموعة من القواعد و الأسس على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه للنظام الضريبي و تتلخص هذه القواعد في ما يلي:[3]

1- **قاعدة العدالة:** وضع " آدم سميث" قاعدة العدالة فعلا مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكليفية، بمعنى تناسبا مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة تماثل نفقات الحكومة، اتجاه أفراد نفس الأمة، مصاريف الإدارة اتجاه الملاك في ملكية كبيرة الذين يجدون أنفسهم مجبرين جميعا على المساهمة في هذه المصاريف تناسبا مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية

2- **قاعدة اليقين:** يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها أن تكون يقينية وليست عشوائية، فالفترة، النمط، حجم الدفع كل هذا يجي أن يكون واضحا ودقيقا سواء للمكلف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع آخر.

3- **قاعدة الملائمة:** يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن أن نراه الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة

[1] عبد الكريم بركات، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص23

[2] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت لبنان،1998، ص118

[3] محمد عباس محرزي، شركة **الخدمات التجارية و الجمركية للاستثمارات**، الجزائر،2010،ص20

4- **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** يجب أن تحصل كل ضريبة بطريقة تجعل أقل حجم ممكن من النقود يخرج من أيادي الشعب مقارنة بما يجب أن يرد إلى الخزينة العمومية.

المبحث الثاني: النظام الجبائي

للنظام الضريبي دور فعال في جوانب عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو المالية وتكمن هذه الأهمية في أنه من أكثر الوسائل تلجأ إليها الدولة لتحصيل الموارد المالية والإيرادات العادية لتمويل الميزانية العامة

المطلب الأول: ماهية النظام الجبائي

الفرع الأول: تعريف النظام الجبائي:[1]

يوجد مفهومين للنظام الضريبي أحدهما ضيق " يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإقتطاع الضريبي في مراحل متتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل.

أسس المفهوم الواسع" يتمثل في كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذا السعي الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة عملية السياسة الضريبية في المجتمع، واستنادا على ما تقدم يقوم النظام في مفهومه الواسع على ركنين رئيسيين:

- الهدف: هو مجموعة الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها النظام الضريبي للدولة والتي تحدد السياسة
- الوسيلة: مجموعة الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف

الفرع الثاني: النظام الضريبي الأمثل " فيتو تانزي"

للوصول إلى فعالية النظام الضريبي لابد أن يستجيب هذا النظام لمجموعة من المعايير يمكن على ضوءها تقييمه و من أبرز هذه المؤشرات تلك التي وضعها " فيتو تانزي vito tanzi " و تتمثل في ما يلي:[2]

[1] المرسي سيد حجازي ، **النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة 1 ،كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2001 ،ص6

[2] وارزقي ميلود، **دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري**، جامعة الجزائر، المجلد19_العدد2،2019، ص435

1- **مؤشر التركيز**: يقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعاملات الضريبية لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ كما أنه يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الضريبية وتفادي خلق الإنطباع بأن الضرائب مبالغ فيها.

2- **مؤشر التشتت**: ويتعلق الأمر بضرائب مزعجة قليلة الإيرادات وإذا كانت موجودة هل عددها قليل فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفها أثر على مردودية الضرائب.

3- **مؤشر التآكل**: ويتعلق إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة لأن اشباع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا فإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح اعفاءات لمختلف الأنشطة والقطاعات فإن ذلك سوف يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي وهذا ما يدفع إلى دفع معدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

4- **مؤشر تأخر التحصيل**: ويتعلق الأمر بوضع آليات التي تمكن من جعل المكلفين يدفعون المستحقات في آجالها لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم ولهذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من ميل الاخر في دفع المستحقات.

5- **مؤشر تكلفة التحصيل**: وهو مؤشر منشق من مبدأ الإقتصاد في النفقات وهذا يجعل تكلفة الضرائب أقل ما يمكن حتى لا ينعكس سلبا على مستوى الحصيلة

6- **مؤشر التحديد**: ويتعلق بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة في ظل امكانية احلال بعض الضرائب بضرائب أخرى فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي بضريبة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

7- **مؤشر الموضوعية**: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها ويحسب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي حسب " آدم سميث" بأن تكون الضريبة الواجب دفعها محددة على شبيل اليقين دون غموض أو تحكم.

8- **مؤشر التنفيذ:** يتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ فضلا على مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقعين الإقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثالث: أهداف النظام الضريبي:

يمكن تقسيم أهداف النظام الضريبي إلى :[1]

1- **الهدف المالي:** هو أن تحصل الدولة على مواردها المالية الممكنة لسد النفقات العامة للدولة ومن ثم تمكين الدولة من الإنفاق على مصروفاتها المختلفة في مجالات التعليم والصحة والأمن والدفاع

2- **الهدف الإقتصادي:** عندما تريد الدولة محاربة استهلاك سلعة معينة تفرض ضرائب عالية عليها للحد من استهلاكها كما يمكن استخدامها كأداة فعالة لمحاربة التضخم والبطالة وتنشيط الحركة الإقتصادية أو التأثير في جانب معين من الإقتصاد الوطني.

3- **الهدف الإجتماعي:** هو تحقيق أهداف الدولة الإجتماعية من خلال العمل على إزالة حدة الفوارق بين الأغنياء والفقراء، أو تشجيع النسل في الدول التي تعاني من تناقص عدد السكان أو الحد منه في الدول التي تعاني من الإنفجار السكاني.

المطلب الثاني: عيوب النظام الجبائي الجزائري:

إن العيوب التي تميز بها النظام الضريبي السابق و كذا الظروف التي مر بها الإقتصاد الجزائري دفعت إلى القيام بتغييرات و تمثلت فيما يلي:[2]

1- **التعقيد و عدم استقرار النظام الضريبي:** يتميز النظام الضريبي القديم بتعدد الضرائب و كثرة المعدلات و ترتب على ذلك تعقد النظام الضريبي الذي أثر سلبا على المؤسسة كما أنه شكل صعوبة في تسيير جباية المؤسسة ، و كذا صعوبة مهمة موظفي إدارة الضرائب، مما أدى إلى كثرة الضريب و الرسم TAIC المنازعات بين المؤسسة و إدارة الضرائب و

[1] العدي ابراهيم ،اثر **تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي** ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،المجلد 31 العدد الاول ، سوريا 2015

[2] حجار مبروكة ،**اثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة** ،مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجيستر تخصص علوم تجارية ، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة،2005_2006،ص 57_59

مثال ذلك وجود كل من الرسم رغم أنها من نفس النوع و يفرضان على رقم الأعمال كما يتميز النظام الضريبي TANC بكثرة التغيرات فمثلا نجد أن الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية متذبذبة في معدلاتها ، فبعدما كان معدلها سنة 1985 60% أصبح 50% سنة 1986 ثن انتقل إلى 55% سنة 1988 و عاد إلى 50% سنة 1991 كل هذه التغيرات جعلت النظام الضريبي يتميز بعدم الإستقرار و بالتالي احتواء النظام الضريبي على رسوم و ضرائب عديدة و بمعدلات عديدة جعل من الهيكل الضريبي عائقا أمام التنمية الإقتصادية

2- **ثقل العبء الضريبي:** إن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها جعل العبء الضريبي ثقيلا على المؤسسة فهو أحد العوامل التي ساهمت بشكل كبير في عدم التوازن المالي للمؤسسة خاصة وأن هذه الأخيرة تعتبر البنية الأساسية للإقتصاد الوطني.

3- **نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة:** بعد الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر و أمام المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق جعلت النظام الضريبي القديم لا يتكيف مع هذه التطورات الحاصلة في الميدان الإقتصادي و يرجع ذلك أساسا إلى عدم ملائمة الإهتلاك الخطي ، حيث أن هذا النظام لا يستجيب لمتطلبات المؤسسات التي تحتاج إلى موارد مالية خاصة في بداية نشاطها هذا لأن النظام لا يسمح باسترجاع قيمة الإستثمارات بسرعة و لهذا السبب أضاف المشرع الجزائري سنة 1989 نظامين للإهتلاك TAX و BX و هما الإهتلاك التصاعدي و الإهتلاك التنازلي ، بالإضافة إلى لا مركزية الضريبة في المؤسسة و تحديد غير عقلاني للأعباء القابلة للخصم.

4- **عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الإستثمار:** تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات، فهي تعرف بالتضحية الضريبية بحيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الإقتطاع الضريبي من أجل حث المؤسسة على الإستثمار وتوجيهها نحو الإستثمار المنتج وذلك لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية لكن الحوافز الموجودة في النظام الضريبي السابق لم تحقق تلك الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية وذلك للأسباب التالية:

- عدم توازن قطاع الإستثمار
- عدم التوازن الجغرافي للمؤسسة عبر التراب الوطني

5- **ضعف العدالة الضريبية:** إن العدالة الضريبية تعني أن يدفع المكلف قيمة الضريبة حسب القدرة التكليفية له ، لكن النظام الجزائري و بابتعاده عن العدالة الضريبية أدى إلى نوع من

التهرب الضريبي و يتضح ذلك في طريقة الإقتطاع من المصدر لأنها كانت مقتصرة على بعض المداخيل فقط دون الأخرى ، مما فتح المجال للتهرب الضريبي في نوع الضرائب التي لا تقتطع من المصدر و انعدامه من النوع الآخر و كذلك اختلاف مواعيد التحصيل كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي و ليس التصاعدي مع العلم أن المعدل النسبي لا يراعي حجم الدخل فهو يفرض بنفس النسبة على جميع المستويات.

6- **ضعف الإدارة الضريبية:** إن من بين الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح النظام الضريبي السابق في تحقيق الأهداف المسطرة هو الضعف الذي تعاني منه الإدارة الضريبية، هذا الضعف يرجع إلى تدني المستوى التعليمي لموظف الضرائب، وافتقار إدارة الضرائب للتقنيات المتطورة، ووجود نوع من البيروقراطية، كل هذه العوامل أدت إلى ضعف الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على تأدية مهامها بشكل جيد.

المطلب الثالث: الإصلاحات الجبائية

مع التطور الإقتصادي أصبح النظام الجبائي المعمول به لا يتلاءم مع التوجه الإقتصادي الجديد وذلك بسبب النقائص والعيوب التي تؤثر سلبا على تجسيد الإصلاحات الإقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الجبائي:

يدل على التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الإقتصادية و الإجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة من مراحل النمو و يمكن أن يكون شاملا لكل الهيكل الضريبي للدولة ، أو أن يكون هذا الإصلاح جزئيا لنوع معين من الضرائب ، أو بعض أحكام الضريبة بعينها.[1]

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الجبائي:

تتطلب التنمية الإقتصادية اصلاحات شاملة و متكاملة ، لذلك كان لزاما أن يواكب الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر (إصلاح ضريبي) و منذ أواخر الثمانينيات بذأ النظام الضريبي يشهد عدة إصلاحات حقيقية و عميقة نظرا لتضمنه عدة نقائص و سلبيات لا تمكنه من أداء الوظائف الموكلة له

[1] مختار عبد الهادي ،**الاصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير السنة الجامعية 2015_2016 جامعة قاصدي مرباح ورقلة ن ص 77

بشكل فعال و تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في انعاش الإقتصاد الوطني و من أجل ذلك سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي تتمثل في العناصر التالية:[1]

1- **تبسيط النظام الضريبي**: تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي سواء في هيكل النظام الضريبي بحيث يتم استبدال عدة ضرائب معقدة بضرائب بسيطة وكذا الغاء عدة ضرائب غير ضرورية، أو في التشريع الضريبي بحيث تصبح القوانين الضريبية واضحة ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف مختصين ويترتب على ذلك أن يصبح النظام الضريبي مكتسي أكثر شفافية ووضوح وينعكس إيجابا على إدارة الضرائب وكذا المؤسسة.

2- **تخفيف العبء الضريبي**: كان ثقل العبء الضريبي من أهم مساوئ النظام الضريبي السابق على المؤسسة فقد كان مجحفا في حقها و عادة ما تسبب في اختلال توازنها المالي، لذلك تواجه المؤسسة عدة صعوبات مالية تحد من برامجها التوسيعية، و على هذا الأساس أصبح من الضروري تخفيف العبء الضريبي و ذلك عن طريق تخفيض المعدلات الضريبية حيث أن تخفيف العبء الضريبي يحفز المؤسسة لمزاولة و توسيع نشاطها كما أنه يشجع تكوين مؤسسات جديدة ، و من أجل ذلك تم إعادة هيكلة النظام الضريبي سنة 1992 حيث جمعت بعض الضرائب في ضريبة واحدة و ألغت ضرائب أخرى، و ترتب على ذلك تقليص العبء الضريبي على المؤسسة.

3- **إدارة ضريبية فعالة**: إن من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه ومتابعته، لذلك فمن الأهداف الهامة للإصلاح الضريبي تحقيق إدارة ضريبية فعالة، ومن أجل ذلك وضعت خطة طموحة تتمثل فيما يلي:

- رفع عدد الموظفين بالجهاز الضريبي بما يتناسب وعدد المكلفين بالضريبة
- إنشاء مدرسة وطنية للضرائب و03 مدارس جهوية أخرى.
- تعميم إستعمال الإعلام الآلي في جميع مصالح الجهاز الضريبي.
- إزالة البيروقراطية وكل العراقيل الموجودة داخل ادارة الضرائب مما يؤدي إلى كسب ثقة المكلف بإدارة الضرائب.

4- **محاربة الغش والتهرب الضريبي**: يعتبر الغش والتهرب الضريبي أحد المشاكل التي يواجهها النظام الضريبي حيث يؤدي إلى اضعاف مردود ذلك النظام ونقص في الحصيلة الضريبية

[1] بلوافي عبد المالك، اثر **الاصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992_2008**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، سنة الجامعية 2011_2012، جامعة وهران، ص25_29

وللتخفيف من هذه الظاهرة الخطيرة قام المشرع الجزائري بإصلاحات ضريبية ذات بعد إداري وتشريعي، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها.
- إجبار المكلفين بمسك دفاتر منتظمة يمكن مراقبتها في كل وقت.
- وضع بطاقة ترقيم بواسطة الإعلام الآلي لجميع المكلفين بحيث نجد لكل مكلف رقم ضريبي واحد رغم تعدد أنشطته مما يسهل معرفة كل ما يربطه بالمجال الضريبي
- إعادة الهياكل الضريبية بحيث تم دمج كل من مفتشيات الضرائب المباشرة ومتفشيات الضرائب غير المباشرة في مفتشيات منفردة مما يسهل عملية متابعة تسيير الملفات الضريبية.
- ربط بعض الإدارات الأخرى بإدارة الضرائب، فمثلا نجد إدارة الجمارك لها إتصال مستمر بإدارة الضرائب من أجل التنسيق وتبادل المعلومات لمتابعة المكلفين الذين يستوردون السلع من الخارج.
- إستعمال العبارات الإشهارية لمحاربة الغش والتهرب الضريبي مثل العبارات التالية " ادقعوا ضرائبكم، أين تذهب أموال الضرائب، لماذا تدفع الضرائب ".
- توسيع تطبيق تقنية الإقتطاع من المصدر بحيث تعد هذه التقنية جد فعالة لمحاربة التهرب والغش الضريبي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن تحسين الإدارة الضريبية وتخفيف العبء الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية والصرامة في تطبيق القوانين يؤدي حتما إلى التقليل من الغش والتهرب الضريبي، ويترتب على ذلك زيادة الحصيلة الضريبية التي تعمل على دفع وتيرة التنمية الإقتصادية.

5- **تحقيق العدالة الضريبية:** تشكل العدالة الضريبية من أبرز اهتمامات المشرع الضريبي فمن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة ويسعى النظام الضريبي الجديد إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي ويتضح ذلك من خلال:

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين وإخضاع كل طرف منهم لمعاملة ضريبية خاصة، إذ هذا التمييز يشكل خطوة نحو الإقتراب من العدالة الضريبية.

- التوسع في استعمال الضرائب التصاعدية على حساب الضريبة النسبية علما أن الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية حيث أنها تراعي مستويات الدخل.
- مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف عن طريق الأخذ بعين الإعتبار ظروفه الشخصية وكذا إعفاء الحد الأدنى للمعيشة.

6- **توجيه النشاط الإقتصادي:** يهدف النظام الضريبي الجديد التحكم في النشاط الإقتصادي وتشجيع الأعوان الإقتصادية بما فيهم المؤسسات على زيادة الإستثمار عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء واستعمال بعض التقنيات المحفزة على عميات الإستثمار وتوسيع المشاريع، وفي هذا المجال يسعى المشرع الضريبي استعمال الضريبة كأداة لتحقيق الأغراض التالية:

- حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية وفي هذا الإطار يجب مراجعة معدلات تلك الرسوم حتى تحقق الحماية اللازمة للمنتجات الوطنية ومن أجل ذلك يجب وضع جدول اقتصادي مفصل لجميع الصادرات لتحديد الحقوق الجمركية الملائمة.
- توجيه الإستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها وذلك وفق السياسة الإقتصادية المنتهجة.
- تشجيع الأعوان الإقتصاديين على مباشرة الإستثمار وذلك بفضل التسهيلات والتحفيزات الضريبية.

الفرع الثالث: أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر:

شهد النظام الضريبي عدة تعديلات منذ الإستقلال خاصة بعد سنة 1992 وذلك من خلال استبدال التشريعات الجبائية القديمة بتشريعات جبائية حديثة وكذلك تنظيم الإدارة الجبائية لضمان تحقيق المشروع الإصلاحي، وتمثلت هذه الإصلاحات فيما يلي:

1- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** هي ضريبة يمكن تعريفها وفق المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة كما يلي:

" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.[1]

2- **الضريبة على أرباح الشركات:** تضمنت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي:

" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 و تسمى بالضريبة على أرباح الشركات".[2]

3- **الرسم على القيمة المضافة TVA** : تأسس الرسم على القيمة المضافة ليراجع و يعوض النقائص و الإختلالات السابقة التي ميزت نظام الرسم على رقم الأعمال و المشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات و أسس الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991[3]

المطلب الرابع: نتائج الإصلاح الجبائي:

سنحاول أن نقوم بتقييم أهم أنواع الضرائب

أولا: تقييم الضريبة على أرباح الشركات IBS:

إن أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها الإصلاح الضريبي التي قامت بها الدولة عام 1991 هو إخضاع الشركات العامة كمثيلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات، وقد عرف هذا النوع من الضرائب عدة تعديلات وتغييرات ودائما من أجل رفع حجم الإستثمارات في مختلف المجالات الإقتصادية للحد من أزمة البطالة التي تعاني منها الجزائر ويظهر ذلك جليا في عدة نواحي ندرجها فيما يلي:

تخفيض المعدل الضريبي من 50 % إلى 30:%

في سنة 2003 أصبحت المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات لا تحسب في وعاء الضريبة على أرباح الشركات وبالتالي إلغاء الازدواج الضريبي ومن ثم تخفيض العبء

[1] بن عمارة منصور ، الضرائب على الدخل الاجمالي ، حسب تعديلات قانون المالية 2010،دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، ص42

[2] بن عمارة منصور، الضريبة على ارباح الشركات ، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،ص15

[3] بن عمارة منصور ، الرسم على القيمة المضافة ،حسب تعديلات قانون المالية 2010،دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،ص42

الضريبي وتشجيع الإستثمار ومن ثم رفع نتاج المؤسسة التي تساهم في تعزيز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية.

ثانيا: تقييم الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

إن للضريبة على الدخل الإجمالي عدة خصائص جعلتها تتكيف أكثر مع نشاط المؤسسة وتحفزها على مبادرة الإستثمار، بالإضافة إلى ذلك تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالشفافية والبساطة، وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مداخيل المكلف وكذلك وجود ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة مداخيلها.

تعتمد الضريبة على الدخل الإجمالي على تصريح المكلف ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة إدارة الضرائب، تواجه هذه الضريبة إشكالا حول مدى نجاعة تطبيقها مما يقلل من فعاليتها.

ثالثا: تقييم الرسم على القيمة المضافةTVA :

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية سنة 1991 بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) وذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته مع الإصلاحات التي شهدها الإقتصاد الوطني.

ولتقييم الرسم على القيمة المضافة نضع الملاحظات التالية:

- يعمل الرسم على القيمة المضافة على تحفيز الإستثمار وتوسيعه بحيث سمح المشرع باسترجاع الرسم على القيمة المضافة المتعلق بمشتريات التجهيزات ووسائل الإنتاج في نفس الشهر الذي اشتريت فيه أي دون أي تأخير شهري.
- تتميز هذه الضريبة بالحياد ولا تؤثر على نتيجة المؤسسة بحيث تؤدي المؤسسة دور الوسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب كما أنها لا تدرج ضمن تكاليف المؤسسة.
- تسمح هذه الضريبة بتوفير إيرادات كبيرة لخزينة الدولة و على مدار السنة نظرا لاتساع تطبيقها و مواعيد تحصيلها الشهرية.[1]

[1] ناصر مراد ،**الاصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992_2003**،منشورات بغدادي ،2003،الجزائر ،ص 24_32

المبحث الثالث: الإنفاق الجبائي

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الجبائي وخصائصه

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق الجبائي

يعرف الإنفاق الجبائي على أنه :" تلك التسهيلات و الرخص و الضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات طابع تحفيزي و الذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الإقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات و المناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العاملة التي تنتجها الدولة "[1].

الإنفاق الجبائي يعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، فيمكن أن تحقق السياسة الجبائية هدفها من زيادة الإستثمار أو تنمية الادخار.

الفرع الثاني: خصائص الإنفاق الجبائي.

من خلال التعريف السابق يمكننا حصر هذه الخصائص في النقاط التالية:[2]**إجراءات اختيارية:** أي أن الاعوان الإقتصاديين و المستثمرين خاصة حرية الإختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه هذه السياسة من امتيازات جبائية للمستثمرين مقابل التزامهم ببعض الشروط المحددة دون تسليط أي عقوبة في حالة الرفض.

1- **إجراء هادف:** أي أن هذه السياسة هدفها هو توجيه الأعوان الإقتصاديين إلى النشاطات والقطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير وإنعاش لأهميتها في البرامج التنموية.
2- **إجراء له مقاييس:** باعتبار أن التحفيز الجبائي موجه إلى فئة معينة من المكلفين فعلى هذه الفئة احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، مكان الإقامة، الإطار القانوني للتنفيذ.

---

[1] ناصر مراد ،**الاصلاح الضريبي في الجزائر و اثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات للحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، دفعة 1996_1997، ص 177

[2] شليحي طاهر، التحفيزات **الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية _19 (2)، جامعة زيان عاشور، جلفة، ص140

3- **الوسيلة:** أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الضريبي لتشجيع وتوجيه الأعوان الإقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة ذات الأولوية وهي منح تسهيلات وإعفاءات وامتيازات جبائية.

المطلب الثاني: أهداف سياسة الإنفاق الجبائي.

إن سياسة التحفيزات الجبائية التي تستخدمها الدولة تهدف من ورائها:

- البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة للأدوات المالية العامة فالتحفيزات الجبائية تستخدم كأداة للتدخل بقصد التكيف مع تطورات الإقتصاد المعاصر والإنفتاح الإقتصادي.
- إن تحديد المشاريع المستهدفة في قطاع النشاط المراد ترقيتها يسمح بمقارنة الأهداف من النتائج المحققة والتقييم الدقيق للتكاليف الناتجة عن منح تحفيزات جبائية، كما تسمح بتنمية المنافسة بين المؤسسات عن طريق تخفيض الأعباء التي تتحملها.
- تشجيع المشاريع الاستثمارية وتوجيهها نحو المناطق المراد تنميتها من جهة وتحقيق التنمية القطاعية للأنشطة الهامة التي تخدم الأهداف الإقتصادية والإجتماعية مثل القطاع الفلاحي، التكنولوجيا الجديدة وهو ما يضمن حماية الصناعات الضرورية من خلال منح المؤسسات الناشئة الحماية اللازمة حتى تصبح قادرة على المنافسة
- تشجيع الصادرات من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات المصدرة بهدف خلق وتحسين المنافسة للمؤسسات المحلية وخاصة للدول النامية بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار في مجال البحث والتطوير.
- جذب رأس المال الأجنبي من خلال تخفيض الضريبة على رأس المال وتثبيط المدخرات المحلية على الخروج من البلد وبالتالي مواجهة المنافسة الضريبية وذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية ملائمة لاستقبال الإستثمار.
- خلق مناصب شغل وتخفيض حجم البطالة من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات الخالقة لمناصب الشغل.
- تحقيق التنمية الإجتماعية وتخفيض الفقر حيث أن أغلب الدول المانحة لتحفيزات الجبائية تسعى لمساعدة بعض فئات المجتمع عن طريق تخفيض العبء الضريبي.

- زيادة ايرادات الخزينة مستقبلا ، فتنمية الإستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الإقتصادي و منه الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اشباع الوعاء الضريبي و هذا ما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية و الشكل الموالي يوضح ذلك [1]

الشكل (01.01): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية

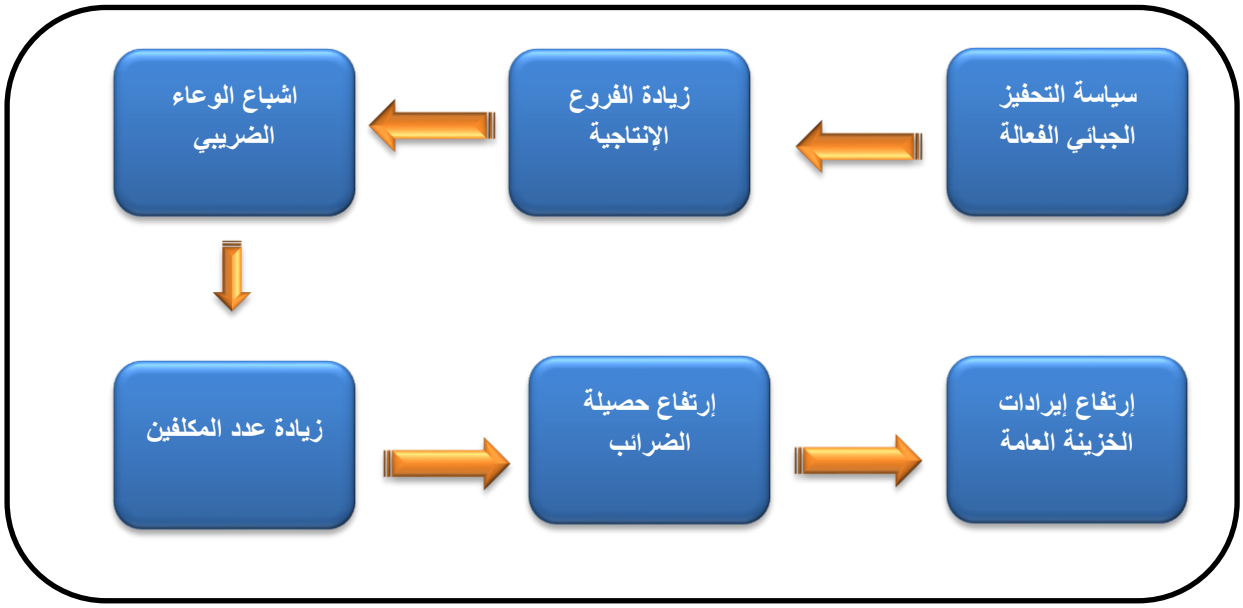

المصدر: عبد الحق بوقفة، **دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة فارس يحي فارس المدية 2008 – 2009. ص21

المطلب الثالث: الأوجه المختلفة لسياسة الإنفاق الجبائي:

إن التحفيز الجبائي أسلوب مهم تتخذه الدولة من أجل تحقيق تنميتها ولقد اتخذت سياسة التحفيز عدة أشكال، وسنتطرق إلى ثلاثة أشكال الأكثر شيوعا هي كالآتي:

الفرع الأول: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات.

للاستثمار أهمية بلغة في تحقيق التنمية اللإقتصادية لذلك هو من أهم العناصر المستهدفة لسياسة التحفيز الجبائي.

[1] زينات اسماء ،**دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2، جامعة الجزائر ،2017، ص 113_114

أولا: و يتمثل فيما يلي : [1]

1- **الإعفاء الضريبي**: هو عدم فرض الضريبة على دخل معين إن كان هذا الدخل يخضع للضريبة في الأصل والإعفاء إما يكون دائما أو مؤقتا وإما كلي أو جزئي ويتكون من:

- الإعفاء الدائم: هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الإقتصادية والإجتماعية.
- الإعفاء المؤقت: فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع وعادة ما يكون في بداية النشاط ويمكن أن يكون الإعفاء كليا بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعينة كإعفاءات المؤسسات العاملة في الجنوب الكبير في الجزائر من الضرائب على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري لمدة عشر سنوات، وقد يكون الإعفاء جزئيا وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معنية.

2-**التخفيضات الضريبة**: وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل إلتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم تقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم انجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

3- **نظام الإهتلاك**: يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الإستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الإستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الإهتلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهتلاك.

4- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة**: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال المؤسسة.

---

[1] بصاشي هدى ، **واقع النظام الجبائي الجزائري و اثره على الاستثمار**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة الجزائر ،المجلد 5- العدد 02(2020) ،ص 119_120

ثانيا: محفزات الإستثمار في الجزائر:

منح قانون الإستثمار الجزائري مجموعة من الحوافز و الامتيازات الهامة تتمثل فيما يلي:[1]

- أنشأت وكالة الإستثمارات ودعمها ومتابعتها ذات شباك وحيد لتسهيل العمليات الإجرائية للإستثمار وفق المهام المنوطة بها
- كلفت الوكالة بمقتضى المادة 08 من المرسوم بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة للإنجاز استثماراتهم لا سيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة وبالسهر على إحترام الآجال القانونية.
- يمكن أن تستفيد الإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني لاسيما من حيث حجم المشروع ومميزات التكنولوجيا المستعملة وارتفاع اندماج الإنتاج الذي يجري تطويره وارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث المردودية هذه الإستثمارات على المدى الطويل من امتيازات إضافية.
- حدد نظام عام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين في المواد من 17 إلى 19 من المرسوم التشريعي لاسيما الإعفاءات والحوافز الجبائية نذكر منها ما يلي:

– إعفاء لمدة ثلاث سنوات الأولى للمشروع الإستثماري من كل الضرائب والرسوم.

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في إطار الإستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- كما توجد إمتيازات أخرى تحت عنوان الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة كمناطق للترقية والتوسع الإقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية وكذا الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة (المادة 125 من المرسوم التشريعي وما يليها)

الفرع الثاني: التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل.

يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف و مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الإقتصادي و مختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من الطلبات .للقوة العاملة و يمكن تلخيص أشكال التشجيع فيما يلي:[1]

[1] منصوري زين ،**واقع و افاق الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (2) ، 2005، ص 136

1- **التخفيض على أساس كل شخص مستغل:** وذلك بإخضاع المؤسسات لقيمة منخفضة من دخلها للضريبة حسب كل شخص أو كل منصب شغل تحدثه وفق مقاييس معينة في إطار ما يسمح به القانون، وهذا من شأنه أن يخفض من تكلفة اليد العاملة لزيادة الطلب عليها ويكون هذا التخفيض محدد حسب كل شخص مشغل أو مبنية بقاعدة تتناسب طرديا مع عدد المناصب المستحدثة وقد تكون هذه التخفيضات تمس الرسم على الأجور والذي هو على عاتق رب العمل وبالتالي يكون لها الأثر البالغ في زيادة عروض العمل.

2- **التخفيضات الضريبية للصناعات ذات الكثافة العمالية:** للصناعات ذات الكثافة في اليد العاملة إمكانية المفاضلة في معدل الإقتطاع الذي يطال دخول المؤسسات على أساس المعامل رأس المال/ اليد العاملة، فالمفاضلة تكون في رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال وتخفيض هذا المعدل للمؤسسات ذات الكثافة في اليد العاملة كما تمنح تسهيلات وتخفيضات ضريبية على أرباح هذه المؤسسات الصناعية التي توجه استثماراتها إلى التجهيزات والمعدات التي تحتاج وتستقطب اليد العاملة.

الفرع الثالث: التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير:

نظرا لما تلعبه الصادرات من دور كبير في جلب العملة الصعبة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات و من جهة أخرى كوسيلة للتعريف بالمنتوج الوطني و الدخول إلى السوق الدولي لمنافسة المنتوج الأجنبي لجأت الدولة إلى جملة من التحفيزات من أجل تخفيف العبء الضريبي على المصدرين و توجيههم نحو الأنشطة المراد الإعتماد عليها و في هذا الإطار نذكر:[2]

1- **الامتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل:** يمكن للمؤسسات التي تصدر منتوجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير و الذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتوج و التي تكون عادة المنتجات المصنعة و ليس المواد الأولية الخام أو على أساس شكل المنتوج المصدر أو شكل المؤسسة المستفيدة إلا أن فعالية هذا الإجراء مرتبطة ببعض العناصر منها:[3]

---

[1] نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر**، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2005، ص 64-65

[2] نشيدة معزوز ، **(مرجع سابق)** ،ص 65

[3] بن جوزي محمد ، **الاصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر** ، رسالة ماجيستر معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1998، ص 62

- التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء وهذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات غير التقليدية.
- إن هذا التحفيز لا تكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين بها في أوطانهم الأصلية.

2- **الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية:** يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الإستثمارية ، يستفيد أصحاب هذه الإستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية استيراد المواد الأولية و التجهيزات الضرورية ، شريطة أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات و السلع التي تصدر ، إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصديرها مباشرة ، و التي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة و التي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة و إيجاد مناصب عمل و نقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية و يعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية.

3- **الامتيازات المتعلقة برقم الأعمال:** يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال و الرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد عليها الدول التي ترتكز إيراداتها على هذا النوع من الإعفاء لتكسب المنتجات المصدرة القدرة على الإنتشار في الأسواق الخارجية و القدرة على المنافسة، و تكون هذه الإعفاءات جزئية أو كلية حسب التشريع الجبائي المطبق في البلد.[1]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سياسة الإنفاق الجبائي:

إن الهدف من التحفيز الجبائي هو تهيئة الجو الملائم للمستثمر وتشجيعه للمشاركة في التنمية وكذا تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، ويرتبط نجاح وتفعيل نظام الامتيازات الجبائية في أي قطاع على عدة عوامل منها:

1- **العوامل ذات الطابع الجبائي:** وتمثل تلك العوامل التي تؤثر على الامتيازات بشكل مباشر، حيث ترتبط بالتقنيات المستعملة ويمكن تحديدها في عدة نقاط:

[1] نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 65

- طبيعة الضريبة محل الإمتياز: من خلال الدراسة الجدية للوعاء الضريبي بعد تمييزها إن كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة.
- شكل الإمتياز: والذي يتحدد حسب اختلاف الأهداف منها الإعفاءات والتخفيضات.
- زمن وضع الإمتياز: أي تحديد الوقت المناسب لها وعادة تكون قبل أو عند بداية نشاط المؤسسة لأنها تكون قد أنفقت أموال ضخمة أو هي بصدد إنفاقها على المشاريع.
- مجال تطبيق الإمتياز: و يعني تحديد الإطار العملي حيث توضع بعض المعايير و الشروط المحددة ضمن قوانين الإستثمار قصد تحديد طبيعتها.[1]

2- **العوامل ذات الطابع الجبائي:** ويتجسد ذلك في الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية الملائمة وقد حدد البروفيسور BERNRD RENARY هذا المحيط في أربعة عناصر أساسية هي:

- العنصر الإداري: حيث تتوقف فعالية الامتيازات الجبائية بعملية تغيير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها واتباع إجراءات إدارية معينة تتميز بالكفاءة اللازمة قصد تحديد المشاريع التي تستفيد من هذه الامتيازات ومتابعة تنفيذها.
- العنصر التقني: ويتمثل في البنية الإقتصادية، حيث يجب أن يتوفر على جميع الهياكل القاعدية الضرورية للإستثمار، كخلق بيئة ملائمة وتوفير هياكل تقنية متطورة
- العنصر السياسي: فللإستقرار السياسي دور مهم في توفير بيئة آمنة للمستثمر حيث أن الأحداث والتغيرات الداخلية التي تحدث في البلد لها تأثير على إنجاح سياسة التحفيز الجبائي.
- العنصر الإقتصادي: ويتجسد ذلك في توفير أسواق كافية ووجود شبكة اتصالات متطورة ومصادر كافية وتوفر اليد العاملة المؤهلة، أي الأخذ بعين الإعتبار الوضعية الإقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية قطاعاته من خلال تبني سياسة الامتيازات الجبائية.

3- **شروط نجاح سياسة الإنفاق الجبائي:** إن نجاح سياسة الإنفاق الجبائي و بلوغ الأهداف المختلفة لهذه السياسة مرهون بجملة من الشروط نذكر منها:[1]

[1] لموشي زهية ، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر** ، المجلة العلمية لجامعة الجزائر ، المجلد 6، العدد 11، 2018، ص 7_8

- يجب توجيه هذه الامتيازات إلى الأنشطة المهمة والمعلن عن أولوياتها وفقا للسياسة الإقتصادية للدولة.
- يجب أن تتناسب هذه الامتيازات مع درجة أهمية كل نشاط.
- يجب تغطية العبء الناتج عن هذه الامتيازات بالنسبة لميزانية الدولة أي مواجهة العجز الذي قد يصاحب ميزانية الدولة جراء هذه الامتيازات.
- إعتبار الضريبة جزء من مناخ إستثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الإستقرار السياسي، استقرار العملة المحلية، امكانية تحويلها تجاريا، نطاق السوق وحجمه، طبيعة النظام المصرفي والمالي القائم، درجة تطور أنظمة الاتصال، مدى توفر الهياكل القاعدية.....إلخ، حيث أن توفير هذه العناصر يعمل على تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للمستثمر وبالتالي تحقق الأهداف المنتظرة من هذه السياسة.
- تقييم هذه السياسة من خلال بعض المؤشرات منها حجم الإستثمارات وتوزيعها الجغرافي، حجم اليد العاملة المستغلة، حجم الصادرات خارج المحروقات ..... إلخ، وهذا لمعرفة مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف المرغوب فيها.
- صياغة معايير بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح الامتيازات للمؤسسات المتمتعة بأعلى معايير الجدارة الموضوعية والقابلة للقياس.
- تبسيط اجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية، وإعلام المؤسسات بأشكال هذه الامتيازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

[1] عبد المجيد قدي ، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة الثانية ،الجزائر ، 2005، ص04

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا هذا الفصل توصلنا الى ان الضريبة اداة مالية يتم بموجبها اقتطاع جزءا من الثروات وتقوم بتحويله الى الدولة لتحقيق اغراضها واشباع الحاجات العامة فالضريبة فوائد كثيرة تعود على المجتمع والدولة ككل.

كما ركزت الجزائر على الاصلاحات الضريبية لتتجاوز سلبيات النظام الضريبي وتعديله ومن ثم استقراره كون هذا الاخير يعكس النظام الاقتصادي، السياسي السائد في المجتمع لذلك تمت هذه الاصلاحات من خلال استحداث انواع جديدة من الضرائب.

كذلك يعد الانفاق الجبائي أحد الاساليب المستعملة من طرف الدولة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بمنح مزايا جبائية وتسهيلات.

الفصل الثاني:

دراسة نظرية حول الاستثمار

الفصل الثاني: دراسة نظرية حول الإستثمار

تمهيد:

. يعد الاستثمار من المفاهيم الاقتصادية التي عرفت تحولات عبر العصور باختلافها وتعددها، حيث ان التحولات التي يعرفها عالمنا وتسارع ظاهرة العولمة وتزايد حدة المنافسة، جعلت تنافسية الأمم لا تخص فقط السلع والخدمات وانما تتعدى ذلك الى كيفية الحصول على الاستثمار بشكل عام، فالاستثمار هو كل ما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية والتدفقات النقدية في أي مجال مهما كان.

. ليصبح الاستثمار الوسيلة الأهم في التنمية الاقتصادية وتطورها في مختلف المجالات، وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: اساسيات حول الاستثمار

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري

المبحث الثالث: التحفيزات الجبائية ودورها في تطوير الاستثمار

المبحث الأول: اساسيات حول للاستثمار

سيتم التطرق في هذا المبحث الى أهم نظريات الاستثمار ومختلف المفاهيم المتعلقة به.

المطلب الأول: الاستثمار حسب نظريات المدارس الاقتصادية

. باعتبار ان الاستثمار هو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي كان محل اهتمام الاقتصاديين باختلاف العصر والزمن، مما أدى الى ضهور العديد من المدارس ولنظريات التي توسعت في تحليل وتفسير سلوك الاستثمار.

أولا: الاستثمار في النظرية الكلاسيكية

. تضمنت لمدرسة الكلاسيكية اراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت، وقد اهتم كل واحد من هؤلاء الاقتصاديين بجانب معين من جوانب النمو الاقتصادي مثل نظرية السكان ومصدر الثروة وحركة السوق، كما كان لهم اهتمام واسع فيما يتعلق بالاستثمار لذا كان للمدرسة الكلاسيكية مجموعة من المبادئ والاعتقادات او بالأحرى مجموعة من الاستنتاجات التي تم التوصل لها في مجال الاستثمار ونذكر أهمها:

. يرى ادم سميث ان العمل ينقسم الى انتاجي وغير انتاجي، فالعمل الإنتاجي هو الذي يتخطى تكاليفه وينتج فائضا يمكن استثماره مجددا، اما العمل الغير الإنتاجي فهو العمل الذي يستهلك فورا ولا ينتج مردودا يمكن إعادة استثماره مجددا. [1]

. اما دافيد ريكاردو يرى ان الاستثمار يكون بالادخار وهذا بطريقتين، اما بتواجد دخل متنامي او بتقليص الاستهلاك، ويضيف ان الاستثمار يرتبط بعاملين أولهما هو إمكانية الادخار والتي ترتبط بالفائض ويشمل الربح والريع والذي يمثل الدخل الصافي، وثانيا هو مستوى الاستهلاك والذي يكون على أساس الرغبة في الادخار[2]

ثانيا: الاستثمار في النظرية الكينزية

[1] ايمون باتلر، **ادم سميث {مقدمة موجزة}**، الطبعة الأولى، مؤسسة سنداوي للتعليم والثقافة، مصر، القاهرة، 2014، ص48

[2] بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية**، رسالة ماجيستر، العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المشاريع، جامعة ابي بكر بالقايد، 2010/2009، ص15

يعتبر الفكر الكينزي من اهم الأفكار في عصره وكان جون مينارد كينز هو مؤسس المدرسة الكينزية حيث جاء بأفكار معاكسة للفكر الكلاسيكي، وقامت هذه المدرسة برسم ووضع مبادئ جديدة وذات أهمية في إعطاء مسار جديد النمو الاقتصادي، فكان من اهم ما توصل اليه: [1]

. يتمثل الاستثمار حسب كينز في الطلب على السلع الاستثمارية كالطلب على الآلات والمواد وغيرها من السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية، وبذلك فان الاستثمار المالي لا يعتبر استثمارا حسب كينز لأنه لا يمثل شراء للسلع الرأسمالية.

. يعتقد كينز ان الاستثمار لا يساوي الادخار دائما، وان الأموال المدخرة لا تتحول الى الاستثمار مباشرة وانما يكون هناك فاصل زمني.

. يرى ان الاستهلاك والاستثمار يتحددان على أساس الدخل القومي بشكل رئيس أي ان مادام مقدار الادخار هو نتيجة السلوك الجمعي للمستهلكين ومقدار الاستثمار هو نتيجة سلوك الجمعي للمنظمين تكون هاتان الكميتان متساويتان عند تساوي الدخل مع الاستهلاك

ثالثا: الاستثمار في النظريات الحديثة

. نظرية تكلفة التعديل الحدية (النظرية الكينزية الحديثة)[2]

. تنتسب هذه النظرية الى الاقتصادي Haavdmo 1960 والذي خلص الى انه لا يوجد طلب على الاستثمار كحقيقة مؤكدة، وقد اقترح Lerner 1953مفهوما يرتبط بزيادة تكلفة الاستثمار كما ان المشكلة ظهرت في البداية بسبب عدم القدرة على المزج بين مفهوم "فيشر" الذي ينص على ان سعر الفائدة يتم تحديده بمقدار رصيد راس المال.

. تبين النظرية انه كلما زاد الاستثمار ارتفعت التكلفة الحدية لرأس المال وانخفضت الكفاءة الحدية لاستثمار حتى تصل الى مستوى سعر الفائدة الحقيقي عندما نصل الى مستوى الأمثل لرأس المال.

. يتحدد الاستثمار من خلال العلاقة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال، أي ان حجم الاستثمار لدى أي مشروع يتحدد بالمقارنة مع الكفاءة الحدية لاستثمار من جهة وسعر الفائدة من جهة اخر.

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، 07

[2] نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011 ص27

. الفرق بين الانتاجية الحدية وسعر الفائدة يمثل القاعدة الأساسية لنمو رصيد رأس المال او تراجعه، وعندما يختفي هذا الفرق، فان صافي الاستثمار يساوي الصفر، وعندها يتساوى كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال والكفاءة الحدية للاستثمار.

. نظرية المضاعف:1

تترجم هذه النظرية الزيادة المبدئية في الانفاق الاستثماري وما تحرضه من طلب فعال الى الدخل القومي، فالزيادة بمقدار مليار واحد في الانفاق الاستثماري من شأنها ان تولد زيادة في الدخل مقدارها خمسة مليارات وزيادة في الادخار مقدارها مليار واحد مكافئ لم يتم استثماره.

. وكلمة مضاعف تعبر عن العامل الذي يدل على الزيادة في الدخل المترتبة على كل زيادة في الاستثمار، حيث يفترض كينز ثبات دالة الاستثمار طوال مدة حدوث الزيادة في الدخل بعد زيادة الانفاق الاستثماري

. النظرية النيوكلاسيكية:

تنص النظرية النيوكلاسيكية على ان العلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال ومستوى الدخل هي علاقة طردية، اما العلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال وراس المال عكسية، وسنطرق الى كل من نظرية Jorgensen ونظرية Tobin :2

. نظرية Jorgensen لاستثمار:

. تقوم هذه النظرية على ان الاستثمار يتوقف على وسط مرجح للتغيرات السابقة في الدخل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كما يفترض جور جونسن ان وجود قيد على الطاقة الإنتاجية في صناعة السلع الرأسمالية، او ان تكاليف انتاج السلع الرأسمالية ترتفع كلما زاد الاستثمار.

. ويفترض وجود دالة كلاسيكية تربط الاستثمار الجاري بإنتاج في المستقبل، كما ان التنبؤ الكامل يؤدي الى ظهور حجم الاستثمار الجاري المناسب لإنتاج الكميات المتوقعة.

. نظرية Tobin لاستثمار:

[1] معاذ الشرفاوي الجزائري، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2020، ص231

[2] نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد، الجزائري على المستوى الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص30/29

. اقترح الاقتصادي توبين نظرية الاستثمار التي تربط بين القرارات الاستثمارية في الشركة والتقلبات في سوق الأسهم، ووفقا لتوبين فان صافي الاستثمار يكون مرتفع ما إذا كانت القيمة السوقية اقل من أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية أكثر من تكلفة استبدال رأس مالها الحقيقي

. كما يرى توبين ان انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على السندات الحكومية من شأنه أن يدفع الناس الى الاستثمار وهذا من شأنه زيادة الطلب على رأس المال ورفع القيمة السوقية لرأس المال فوق تكلفة استبداله.

. المطلب الثاني: ماهية الاستثمار

. يعتبر الاستثمار من اهم المؤشرات والقضايا التي عالجتها الكثير من الأبحاث الاقتصادية والعلمية، حيث ان توافر المهارات والقدرات الازمة لعملية الاقتصادية لا يكتمل الا بتوفر رؤوس الأموال لتمويل العملية الاقتصادية، وعليه سنطرق في هذا المبحث الى الاستثمار بشكل شامل ودقيق.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

أولا: مفهوم الاستثمار

تعددت تعاريف الاستثمار واختلفت باختلاف المفكرين والباحثين في هذا المجال نذكر منها:

- يعرف الاستثمار على انه " التخلي عن استخدام أموال حالية و لفترة زمنية معينة للحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل قد تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة لاستثمار"[1]

كما يعرفه ديترلين على انه " الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التقلبات ونظرية التنمية ونظرية الفائدة و نظرية المقاول ورأس المال والدخل و الاختبارات النسبية من هنا نلاحظ ان الاستثمار يدخل في كل المجالات ..."[2]

1. من الناحية الاقتصادية:

وفقا للمفهوم الاقتصادي يعرف لاستثمار على انه" هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى انتاج سلع او خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته، او هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة

[1] سرار خيرة، **تقييم القرارات الاستثمارية**، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص13

[2] شوام بوشامة، **تقييم واختيار الاستثمارات**، الطبعة الأولى، دار العرب للنشر والتوزيع، ص24-25

الإنتاج وتوسيعه او المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البد يسمى بإجمالي الاستثمار وهو القيمة المالية للصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي ساهم في زيادة التراكم الرأسمالي"[1]

. ويرى الاقتصاديون ان الاستثمار يرتبط بالاستهلاك والادخار وارتباط وثيق فعندما يوجه الادخار في المجتمع للإنفاق لشراء السلع الرأسمالية أي الانتاجية يتكون ويتوسع رأس المال الثابت وتتنوع الهياكل الإنتاجية ويمكن التمييز هنا علاقتين هما:[2]

. العلاقة الإنتاجية: وذلك من خلال انتاج السلع الاستهلاكية وهذا معناه ان الاستثمار يرتبط بالاستهلاك بصورة مباشرة بعلاقة إنتاجية.

. العلاقة التمويلية: أي تخفيض الميل الحدي لاستهلاك وزيادة الميل الحدي لادخار.

2. من الناحية المالية:

يعتبر الاستثمار ليا عندما يكون الجانب المالي هو الذي يتغلب على عملية الاستثمار، عادة ما ينظر الى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على انه اكتساب المالية أي المعنى هو التوظيف المالي لأوراق المالية المختلفة من اسهم، سندات، وودائع.....الخ.[3]

كما هناك من يرى ان الاستثمار هو "عبارة عن تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن كامل مخاطر المرافق المستقبلية وعلى هذا الأساس الاستثمار هو التخلي عن الأموال الحاضرة توظيفها لأجل حيازة أصول ثابتة اقتصادية او مالية بغرض الحصل على مداخيل وعوائد افضل" [4]

3. من الناحية المحاسبية:

- عند المحاسب كل نفقة تزيد مدتها المحاسبية غالبا عن سنة واحدة تعتبر استثمارا، وقد عرفته منظمة نقابة خبراء الحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرسيين على انه" هناك استثمار عندما لا يوجد استهلاك في الحين للمادة او الخدمة و الذي يتواصل لفترة زمنية يمكن تحديدها من قبل"[5]

---

[1] دريد كامل ال شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009، ص11

[2] دريد كامل ال شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، مرجع سبق ذكره ص

[3] لعمي حمزة، عمروس محمد، **دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة بومرداس، 2017/2016، ص13

[4] لعمي حمزة، عمروس محمد، **دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص13

[5] شوام بوشامة، **تقييم واختيار الاستثمارات**، مرجع سبق ذكره، ص19

. وعرفه الكاتبان Jean-Yves – Charles على انه "الحيازة التي تتم من طرف المؤسسة و التي تسجل ضمن أصولها و تضم سلع معمرة قد تكون قيم مالية او قيم معنوية"[1]

. وكتعريف شامل يكن القول ان " أيا كان المجال الذي يستخدم فيه مصطلح الاستثمار فانه لا يخرج عن كونه الإضافة الى الطاقة الإنتاجية او الإضافة الى راس المال، وهذا التعرف يعد جامعا ومانعا في نفس الوقت وخاصة عندما وظف رأس المال في التعريف، حيث ان تحديد وتوضيح مفهوم رأس المال يعطي صورة واضحة لاستثمار وابعاده"[2]

. مدلول الاستثمار في الإسلام:

لقد عالج الإسلام قضية الاستثمار وفصل فيها كغيرها من القضايا التي تعتبر محورا مهما في حياة الانسان.

- . تعريف الاستثمار لغة: وهو طلب الحصول على ثمرة الشيء، ما تولد عنه، وثمر ماله أي كثر، وثمر الرجل ماله، أحسن القيام عليه، فالاستثمار هو طلب النماء واستثمار المال أي نماء المال.[3]
- اصطلاحا: مباشرة الوسائل و المعاملات التي توصل الى تكثير المال و تنميته بالطرق التي احلها الله تعالى، وعلى هذا فاستثمار يعني زيادة المال و تنميته بسائر الطرق[4]

. مدلول الاستثمار لدى فقهاء الشريعة الإسلامية " يعتبر الاستثمار تكليف إيجابي على مالك المال، فالمسلم مطلب باستثمار أمواله ومطالب أيضا باتباع أرشد السبل في الاستثمار، كما يطلق الاستثمار على تنمية المال من خلال صيغ الاستثمار الإسلامي المختلفة من مضاربة و مشاركة و مرابحة...الخ [5]

. اما أبو عبد الله بن احمد القرطبي في تفسيره" الجامع لأحكام القرأن" نجده أيضا استعمل لفظ "تنمية الأموال" لكلمة الاستثمار وذلك عند تفسيره لايتي كتاب الدين واخذ الرهن، فقال ما نصه" لما امر الله

[1] ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص16

[2] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص13

[3] جيهان الطاهر محمد عبد الحليم، **ضوابط الاستثمار في الشريعة الإسلامية**، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 183، الجزء السابع، المملكة العربية السعودية، ص73-74

[4] جيهان الطاهر محمد عبد الحليم، **ضوابط الاستثمار في الشريعة الإسلامية**، مرج سبق ذكره، ص74

[5] د. محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الإسلامية**، الطبعة الاولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص51

تعالى بالكتب والاشهاد واخذ الرهان كان ذلك نصا قاطعا على مراعات حفظ الأموال وتنميتها ورادا على الجهلة المتصوفة الذين لا يرون ذلك...1

ثانيا: أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والمفكرين ويمكن ان نبين أهميته من خلال النقاط التالية:2

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثورة الوطنية: وذلك لان الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة الى الموارد المتاحة او تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
- مساهمة الاستثمار في احداث التطور التكنولوجي: ويتم ذلك من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة: من خلال استخدام العديد من الايدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض اشكال التخلف، وذلك لان للعمل انعكاسات هامة على الحياة الافراد ومستقبلهم...
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع: لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب او يصاحب بإقامة بناء او شق طريق او إقامة جسر او حديقة...الخ والامثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في ادخال التحسينات المتنوعة الى البيئة كثير ومتعددة.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: فالاستثمار العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول الى مستوى معيشة مرتفعة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، فالاستثمار يخلق اساسيات التنمية، وندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى
- مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين: فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

---

[1] عبد الحميد بن ساسي، **ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير، العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، فرع الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2008، ص12

[2] أسماء حدانة، **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص100-101

- مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة: وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار ومحدداته

أولا: أنواع الاستثمار

لقد تعددت أنواع الاستثمار بتعدد المفكرين والاقتصادين كذا تعدد جهات الاستثمار ومجالاته ويمكن تقسيمها كما يلي[1]:

1. من حيث الطبيعة القانونية: وهنا يمكن تصنيف الاستثمار الى ثلاثة أنواع:

- استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من اجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.
- الاستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراءه عملية الاستثمار، وهي تتحيز من طرف الافراد والمؤسسات الخاصة.
- الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها أهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني.

2. من حيث المدة الزمنية:

- استثمارات قصيرة الاجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازاها عن السنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.
- استثمارات متوسطة الاجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدتها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.
- استثمارات طويلة الاجل: وهي الاستثمارات التي تؤثر بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعل المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

3. من حيث الغرض: وهنا يجدر الإشارة الى ان اجمالي الاستثمار يتكون من:1

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان، 2012، ص21

- لاستثمار الإحلالي: يمثل الاستثمار الإحلالي القدر الازم من الاستثمار الذي لا يضيف الى رصيد المجتمع من رأس المال، بل يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية لاقتصاد القومي وخصة إذا كان الاستثمار في الآلات والمعدات وبعبارة أخرى هو عبارة عن رأس المال الجديد الذي أنتج خصيصا لكي يحل محل رأس المال الذي اهتلك في عملية الإنتاج.
- الاستثمار الصافي: يمثل الاستثمار الصافي الإضافة الصافية الى رصيد المجتمع من رس المال، ي هو رأس المال الجديد الذي أنتج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية عما كانت عليه، وعليه يمكن النظر الى الاستثمار الصافي عل ان يمثل الفرق بين الاستثمار الجمالي والاستثمار الإحلالي.

4. من حيت الموطن: وتنقسم الى قسمين هما:[2]

- الاستثمارات الأجنبية: وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل اسهام مباشر من رأس المال في الأصول الإنتاجية لاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، او كافة صور القروض الائتمانية طويلة الاجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر).
- الاستثمارات المحلية: وتتمثل في كل اشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل لطرف المحلي.

. ثانيا: محددات الاستثمار

. باعتبار الاستثمار عنصر متقلب كان يجب تفسير هذه لتقلبات ولتسهيل ذلك ظهرت ما تسمى بمحددات الاستثمار ولمتمثلة في:[3]

- سعر الفائدة:

يتحقق الكثير من الانفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فان سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقود تعبر في الواقع عن نفقة اقتراض النقود، وعليه يمكن ان نتوقع لمقدار الاستثمار

---

[1] زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة ماجيستر، علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2009/2008، ص5

[2] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 23-25

[3] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث لنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص49

الذي يكون مربحا في الاقدام عليه من جانب المستثمرين ان يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة بعبارة أخرى فإننا نتوقع لسعر الفائدة ان يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار.

- الاستثمار والتوقعات:

. يحتاج الاستثمار الى بعض الوقت ليسهم في انتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، ومن ثم فان رجل الاعمال الذي يقرر هذا العام ان يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشاته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة بل انها سوف تنتشر على مدار عدة أعوام، ولو ان رجل الاعمال ينزلق الى الخطأ في حدسه حول التوقعات فانه يمكن ان يتعرض للجزاءات جسيمة، وبالتالي فان قرار الاستثمار يتأثر الى حد كبير بعامل التوقعات، وهذه التوقعات تعتبر بدورها دالة في مستوى الدخل الوطني.

- الاستثمار ومستوى الأرباح:

تدل المشاهدة والملاحظة على ارض الواقع، ان خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة اكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، و هذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الاعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي، اما تأثير الأرباح على الاستثمار فانه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الاعمال تكون غير قادرة على الاقتراض الأموال التي تحتاج اليها في نشاطها الاستثماري، او اذا لم تكن ترغب في اقتراضها ، فإنها تستخدم التمويل الذاتي و ذلك اعتمادا على الأرباح المحتجزة و الغير موزعة و تخصيصها كليا او جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية.1

- الاستثمار ومعدل التغير في الدخل:

لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بمقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي، جملة القول ان هذه النظرية تبنى على انه عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الاقدام على الاستثمار من الاجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج ،"و من جهة أخرى عندما يكون الدخل القومي منخفض فقد لا يكون من الضروري حتى إحلال المعدات الرأسمالية عندما تبلى من الاستخدام".2

الفرع الثالث: مخاطر لاستثمار وادواته

. أولا: مخاطر الاستثمار

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص21

[2] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص45

مخاطر الاستثمار هيا عدم التأكد من تحقق المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بإضافة الى العائد المتوقع، وتنقسم هذه المخاطر الى قسمين وهما:[1]

1-المخاطر النظامية:

. هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية.... الخ، ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وانما عندما تقع عندها تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

2-المخاطر الغير نظامية

. وه المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في اسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطر عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال اخر، ويمكن ان نعدد هذه المخاطر فيما يلي:

- مخاطرة السوق: وهي مخاطرة تنتج عن التغير في أسعار أدوات الاستثمار او ضمانات العائدة لها، لذا يتخوف المستثمرون عادة من الاستثمار في بعض الأسواق وخصوصا أسواق الأسهم، وذلك ما يسمى بعامل خطر السوق وهو خطر خسارة جزء من الأموال المستمرة في الأسهم كنتيجة لانخفاض قيم السوق، ان التفكير بان الاستثمارات تتحرك ارتفاعا وهبوطا يجعل الاعصاب مشدودة ومتوترة، فحقيقة الامر ان تقلب او تذبذب السوق وبالرغم انه متوقع لدى المستثمرين الا انه الجزء الغير المستحب في سوق.2
- مخاطرة العمل: وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في عائدة الى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق اهداف الاستثمار.
- مخاطرة السعر: ومخاطرة قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة تكون منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، او المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجال قصيرة.
- مخاطرة القوة الشرائية للنقود: وهي المخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره الى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.

[1] طاهر حردان، **اساسيات الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص17

[2] سيد سالم عرفة، **المخاطر الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009، ص31

- المخاطرة المالية: وهي المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغابات الاستثمار او حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات الى سيولة نقدية بأسعار معقولة.
- المخاطرة الاجتماعية والتنظيمية: وهي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار (تنجم عن التشريعات في التأميم والمصادرة او رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج).

ثانيا: أدوات الاستثمار يقصد بأدوات الاستثمار ذلك الأصل الحقيقي او المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل مبلغ المالي الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية وهي:[1]

- الأوراق المالية:

حيث تعتبر الأوراق المالية من اهم وأبرز أدوات الاستثمار، لما تقدمه من امتيازات هامة للمستثمر لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار، وتختلف أصناف الأوراق المالية حسب معايير ومقاييس مختلفة.

- الإعفاءات كأداة للاستثمار:

يتم الاستثمار في العقارات اما بشكل مباشر كشراء عقار حقيقي (مباني او أراضي) واما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقار يصادر عن بنك استثماري في مجال العقارات، او بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي او انجاز مباني.

- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار:

. ان المشروعات الاقتصادية يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي وزراعي وتجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية كالات والمعدات والمباني، ووسائل النقل العمومي والعمال، والموظفين وبالتالي فان مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي الى خلق قيمة مضافة، وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام للوطن، لهذه الأسباب فان الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

- السلع كأداة للاستثمار:

[1] جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 311

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة ان أسواق متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار البورصات المالية... لذا أصبح التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية.....، ويتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة كاستثمار في الأوراق المالية...1

- صناديق الاستثمار كأداة للاستثمار:

- صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية، تكونه مؤسسة مالية متخصصة كالبنوك او شركة استثمار لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات، و ذلك بهدف تجميع مدخرات الافراد من اجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار.2

. المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثمار

. يعد الماخ لاستثماري من أبرز المفاهيم التي وجب التفصيل فيها وهذا نظرا للأهمية التي يكتسبها في توفير بيئة ملائمة للاستثمار والتي تسمح بوضع تسهيلات تساعد على تنقل رؤوس الأموال من والى الخارج، إضافة الى محاولة التقليل من المخاطر التي تحول بين المستثمر وتحقيق الأرباح المنتظرة.

المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري

. يعرف المناخ الاستثماري على انه" مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره الى بلد دون اخر ويبدو ان المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها الى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها ومجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة".3

[1] أسماء حدانة، **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص103

[2] جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص313

[3] ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص12

. وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار" هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية..... والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة ببعضها البعض، و تشكل في مجملها مناخ الاستثمار...."[1]

. المناخ الاستثماري الجزائري:[2]

. حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الاعمال في الجزائر، فان الفترة الزمنية الازمة لبحث مشروع استثماري في الجزائر قد قلصت من120 يوم الى حوالي 27 يوم فقط، وحددوا بدقة ان العقار الصناعي يشكل اهم العقبات للمشاريع الاستثمارية وان مناخ الاعمال متعلق بالهياكل القاعدية وكذلك متعلق بالسياسة النقدية والمالية للبلد، كما بينو أهمية المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنزاعات في مجال الاستثمار

. كما شهدت الجزائر حركة استثمارية نشيطة منذ ان باشرت الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي في أواخر الثمانينات، حيث تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز تتوسط بلدان المغرب العربي، وهي على مقربة من بلدان الاوروبية الغربية، وهي تمثل بوابة افريقيا كما تملك قاعدة صناعية كبرى لهذا تحتاج الى الاستثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج حتى تصل الى عقابة السوق المحلي وكذلك التصدير.

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

. حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار فان مكونات المناخ الاستثماري متغيرة ومتداخلة الى حد كبير الا انه تم حصرها في بعض النقاط المتمثلة في:[3]

- النظم الاقتصادية والبيئية والسياسية والمؤسسي:

. فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت الى جذب الاستثمار، وزيادة معدلات الاستثمار وتحسن وازدياد الكفاءة وفعالية سياسات الاستثمار.

---

[1] صلاح الدين، بن وارث حجلة، **فعالية المناخ الاستثماري وأثر في سوق الأموال المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد 2017/17، ص363

[2] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص93

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص191

- قوانين وتشريعات الاستثمار:

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة او للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والادارية وغيرها، وكلما كانت تشريعات وقوانين الاستثمار تتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة كلما أدى ذلك لجذب الاستثمار والعكس صحيح.

- السياسات الاقتصادية:

تشمل السياسات الاقتصادية على مجموعة من السياسات المتكاملة وكلما كانت مرنة وواضحة كلما ساهمت في بناء مناخ جاذب للاستثمار، وتتمثل هذه السياسات في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة الجارة الدولية والسياسة السعرية.

- المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد القومي:

. وهي مجموعة من الاحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد او ضعفه وهي عديدة ومختلفة نذكر منها:

. درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم

. القوة التنافسية لاقتصاد القومي

. القدرة على إدارة الاقتصاد القومي

. قوة الاقتصاد القومي ونموه

المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات أهمها:[1]

- المناخ السياسي والأمني:

يعتبر الاستقرار السياسي والامني شرط اوليا وضروريا لأي استثمار محلي او أجنبي ويرتبط باستقرار السياسة بما يعرف" الفساد السياسي" الذي يؤدي عادة الى انعدام المنافسة الحرة والسلمية وانعدام الشفافية، مما يؤدي الى عدم امكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعاشة والمعروفة.

[1] زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص54

- المناخ القانوني:

- ان القرارات الاقتصادية في نهاية الامر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية او بالتعاقد مع الموردين او بالالتزام بتوريد بضائع او القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فان وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار وفي هذا الصدد فان عدم قوانين واضحة او تعددها أحيانا وتضاربها كل ذلك يعتبر عقبة امام أي مستثمر.

- المناخ الاقتصادي

. ان الاستثمار قرار اقتصادي قبل أي شيء اخر، لذلك نجد ان غالبية المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على:1

- البنية التحتية:

تعتبر حوافز البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقبلية بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق المحرومة في القطر المعني.

- السياسات المالية والنقدية:

ان الجهاز المصرفي والمالي يلعب دورا في تعميق وتوسع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والحديثة بتقدمها كما ان مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القضاء الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي وتساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- حجم السوق:

يعتبر حجم السوق من العوامل المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي، اذ يعمل كبر حجم السوق المحلي او المتوقع على زيادة تدفقه.2

- المناخ الثقافي والاجتماعي:

[1] زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين معوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد 2012/07، ص206

[2] سرار خيرة، **سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص52

يشتمل على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله، و من هذه العوامل، دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة و درجة الوعي بمقومات التقدم الاقتصادي و درجة تعاون و تفهم افراد المجتمع.[1]

المبحث الثالث: التحفيزات الجبائية ودورها في تطوير الاستثمار

. تعتبر الحوافز الجبائية من بين الأساليب التي تساعد على جذب الاستثمارات لما لها من تأثير على التنمية لذا تعتمد العديد من التشريعات على الإعفاءات كحافز هام في تشجيع الاستثمار لما يوفره من فرص لصالح المشاريع والمنشأة.

المطلب الأول: التحفيزات الجبائية وعلاقتها بالاستثمار

أولا: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالاستثمار

تعرف سياسة التحفيزات الجبائية على "انها مجموعة الإجراءات من نوع خاص غير اجباري تعتمد عليها الدولة في سياستها الاقتصادية كوسيلة من اجل توسيع نطاق التنمية"[2]، تلجأ الكثير من الدول الى سياسة التحفيزات الجبائية من اجل دعم الاستثمار، وذلك لاستقطاب المزيد من الاستثمارات سواء اجنبية او محلية، وكانت الجزائر من بين الدول السباقة للمبادرة في وضع قوانين و إجراءات في هذا السياق و على سبيل المثال نذكر منها:

. امر رقم 01-03 مؤرخ في اول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[3]

. قانون رقم 16-09 مؤرخ في 29شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة2016 المتعلق بترقية الاستثمار.[4]

ثانيا: علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار

[1] سرار خيرة، مرجع سبق ذكره، ص51

[2] شركي سيليا، عدلاتي خدوجة، **المعاملة الضريبية للاستثمار في القانون الجزائري**، رسالة ماستر في القانون، تخصص قانون الاعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص 11

[3] قانون الاستثمار، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة، 2007، ص01

[4] الجريدة الرسمية، العدد46، الصادر يوم 3 غشت 2016، قانون رقم 16-09

. تعتبر التحفيزات الجبائية أكثر انتشارا لتشجيع التنمية والحوافز كما شاع استخدامها كذلك في العديد م الدول المتقدمة لتشجيع الاستثمار، تتخذ هذه الأساليب اشكالا عديدة قد تكون بتخفيضات عامة لأسعار الضريبية لخلق الحوافز التي تدفع على اقتحام المخاطر التي تحيط بالمشاريع وتؤدي الى زيادة الناتج وقد يتم ذلك في شكل تخفيضات في صالح مشروعات جديدة وبالتالي يمكن رفع نواحي الاستثمار كذلك قد تستخدم طريقة التحفيز الجبائي.1

. كما تعد التحفيزات الجبائية موجه للاستثمار" فكل دولة هدفها الرئيسي هو تحويل النشاط الاقتصادي للاستثمار في الاتجاهات المرغوب في توسيعها فتلجأ الى منح جملة التسهيلات المالية والتحفيزية الجبائية بغية جلب الاستثمارات الأجنبية و رؤوس الأموال المحلية"2

. كما تعرف التحفيزات الجبائية مشجع للاستثمار لان الدولة تستعملها لتشجيع قطاع معين من الاستثمارات كي تحفز المستثمرين للتوسيع فيه وزيادة التنمية من خلال الإعفاءات و التخفيضات المقررة في مختلف القوانين المالية.3

المطلب الثاني: ترشيد الحوافز المالية وتطويرها للاستثمار

. من اجل تحقيق الأهداف المراد الحصول عليها من تطوير الاستثمار لابد من ترشيد الحوافز الجبائية لتحقيق ذلك، ولا يكون ذلك الا بالتركيز على مجموعة من النقاط

المهمة والمتمثلة في:4

. ان يتم وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومعدات مناخ الاستثمار والعوامل المؤدية الى جذب المزيد من الاستثمارات.

. وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية المتوافقة مع توفير فرص الاستثمارية متجددة وضمانات استثمارية ثابتة وواضحة.

---

[1] جودي عبد المجيد، غازي احمد، **التحفيزات الجبائية واثارها على الاستثمار المحلي**، العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد احمد دراية، ادرار،2017/2016، ص14

[2] نور الهدى زيادة، **الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار**،

[3] نور الهدى زيادة، **مرجع سبق ذكره**، ص44 (بتصرف)

[4] لعمي حمزة، عمروس محمد، **دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص46

. توفير قاعدة بيانات استثمارية على درجة عالية من الكفاءة ومراكز أجهزة متطورة وتعمل على دعم قرارات الاستثمار.

. التوسع في منح المزايا والاعفاءات الضريبية لا يعتبر دليل على نجاح السياسة الجبائية فالسياسة الجبائية ليست هي التي تمنح مزيدا من الحوافز، بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية والعوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار.

. يجب ان تعمل التحفيزات الجبائية على تطوير الاستثمارات وتوجيهه نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية، وخاصة المشروعات التصديرية، وتلك التي لديها إمكانية الاستمرار والنمو، وتعمل على إعادة استثمار أرباحها في نفس المشروعات او في مشروعات أخرى داخل الاقتصاد القومي.

. التوسع في القاعدة الضريبية (التوسع الافقي) بدل التوسع في العبء الضريبي المرتفع (التوسع العمودي) وهذا وصولا الى العبء المعتدل على المستثمر.

خلاصة:

. في الختام نستنتج ان الاستثمار من المواضيع الهامة التي تحظى بمكانة هامة ورئيسية في مختلف دول العالم كبيرة كانت او صغير فكلها تسعى لرفع من تنميتها الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

. ومن خلال ما عالجناه في هذا الفصل نكون قد المنا بكل ما يتعلق بالاستثمار ومختلف جوانبه وبينا أهميته ودوره كمتغير أساسي سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية او على مستوى الاقتصاد الكلي، كما تطرقنا الى انه من اجل استثمار جيد ومناسب يجب ان يكون هناك مناخ استثماري مناسب وذلك بتوفير العديد من العوامل والشروط التي من شأنها المساعدة في جذب الاستثمارات المحلية او الأجنبية، وكذا يجب ان تكون هناك ما يحفز ويشجع أكثر على الاستثمار وهذا ما يدعي بالتحفيزات الجبائية و سبق و فصلنا فيها، و هكذا نكون قد اعطينا للاستثمار صور اولية و شاملة في نفس الوقت.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الانفاق في تطوير الاستثمار

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق في تطوير الإستثمار

تمهيد:

إن اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد القياسي الذي من شأنه دراسة وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، يلزم الإلمام الكبير والواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من اجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال.

وعليه سوف نقوم بدراسة قياسية لمدى تأثير الانفاق الأجنبي على الاستثمار، فقمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين

المبحث الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية

المبحث الثاني: تحليل انعكاسات الانفاق الجبائي على الاستثمار في حالة الجزائر

المبحث الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية.

يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أدوات التحليل الاقتصادي والذي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية(1).

وعموما فإن الاقتصاد القياسي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما الاقتصاد القياسي النظري والذي يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي، وفي هذا الاعتبار فإن الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي، بينما القسم الثاني والذي يتمثل في الاقتصاد القياسي التطبيقي نستعمل فيه أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة بعض الدوال المستخدمة في بعض الظواهر الاقتصادية مثل دالة الانتاج، دالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، ودوال العرض والطلب...الخ(2).

المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية

لقد كان للتطور الحاصل في أساليب تحليل السلاسل الزمنية حديثا دورا مهما في إعطاء طرق دقيقة في التنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساهم في اتخاذ قرارات صائبة تؤدي إلى تحليل منطقي للمتغيرات والظواهر الاقتصادية، وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة، حيث تؤدي طرق الانحدار التقليدية في حالات غياب صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية إلى نتائج مظللة من خلال ما يعرف باسم الانحدار الزائف، بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا، ويرجع هذا إلى اتصاف البيانات الزمنية غالبا باختلاف التباين أو بصفة الموسمية أو تواجد عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

وسيبدأ التحليل بتطبيقات مفهوم السلاسل الزمنية والعمليات العشوائية المتعلقة بها.

أولا: مفهوم السلاسل الزمنية

[1] حسين بخيت، سحر فتح الله، (2007): "**الاقتصاد القياسي**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 18.

[2] محمد صالح تركي القريشي، (2004): " **مقدمة في الاقتصاد القياسي**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 38.

السلاسل الزمنية تعبر عن تلك السلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة احصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطةyet(1).

كما يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها عدد من المشاهدات الاحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية (تفصيل تساوي الفترات الزمنية المتلاحقة) (2).

الجدول رقم (1-3): مركبات السلسلة الزمنية.

العنصر	تعريفها ومثال عليها	تمثيلها بيانيا
مركبة الاتجاه العام	وتمثل المشاهدات التي تأخذ منحنى متزايد مستمر مع بعض التذبذبات. مثال ازدياد التحصيل بزيادة عدد ساعات الدراسة على أن هذا قد يتأثر بالتعب وقلة التركيز. وأفضل تقدير لها عن طريق معادلة خط انحدار قيمة الظاهرة x على الزمن y X=ay+b	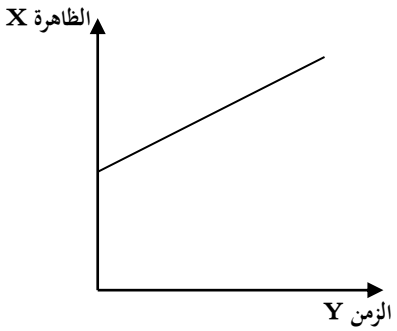 الاتجاه الذي تنمو السلسلة نحوه على المدى البعيد

[1] معتوق محمد، (2007): "**الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 159.

[2] أحمد عبد السميع طبية، (2007): "مبادئ الإحصاء"، الطبعة الأولى، دار الهداية للنشر والتوزيع، عمان، ص 173.

مركبة الدورة *- التغيير الدوري-*	*المشاهدات التي تتكرر كل أربع أو خمس فترات زمنية (فترة تغير البيانات) لمدة طويلة قد تزيد عن سنة* *مثال: فترة الرخاء، فترة الكساد، (دورة التغير للمشاهدات) .*	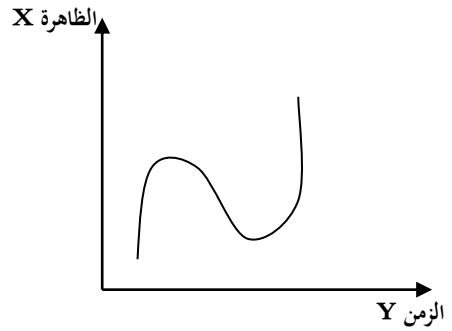
المركبة الفصلية - التغيير الموسمي-	التغيرات التي تظهر في الفصول، قد تكون يومية او الشهرية (الرواتب) (التغيرات المتشابهة الظاهرة للفصول المتناظرة)	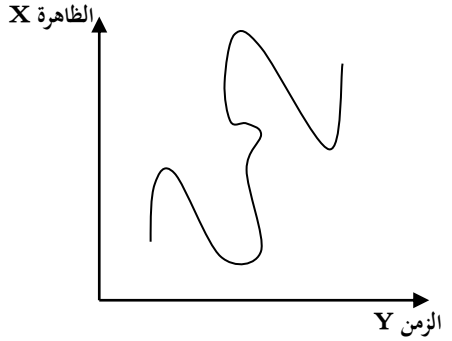

المصدر: أحمد عبد السميع طبية، (2007): "مبادئ الإحصاء"، مرجع سبق ذكره، ص182.

ثانيا: مركبات السلسلة الزمنية

يقصد بمركبات السلسلة الزمنية العناصر المكونة لها وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة الزمنية وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية.

كما أن السلسلة الزمنية الواحدة يمكن أن تتضمن أكثر من مركبة واحدة من مركبات السلاسل الزمنية (اتجاه عام، دورة فصلية، العشوائية)، وما يهم هو تأثير كل مركبة من مركبات السلاسل الزمنية(1) .

[1] مولود حشمان، (1998): " **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية،2010، ص 183.

ثالثا: استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان(1). وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية(2). ويعد شرط الاستقرار أساسي في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ والاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، كقيمة معامل تحديد R^2 أو قيم احصائية t-stat و p والتي ستكون أعلى مما هي عليه أو احصائية دربن واتسون DW التي ستكون أقل مما هي عليه، وتعد سلسلة زمنية Yt مستقرة stationary إذا تحققت الخصائص التالية(3):

ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Yt)=\mu$

ثبات التباين – variance – عبر الزمن $var(Yt)=E(Yt-\mu)^2=\sigma^2$

أن يكون ال تغاير – Covariance– بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية k بين القيمتين Yt وYt-k وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Cov\ (Yt-Yt-k)=E[(Yt-\mu)(Yt-k-\mu)]=yk$$

حيث ان الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير yk ثوابت، ومن ثمة خلص Regina And AgustinMaravall إلى أن الاستقرارية من الناحية الاحصائية تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين(4).

1- اختبار ديكي فولر dickey-fuller DF.

[1] شرابي عبد العزيز، (2000): "**طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 30.

[2] Bourbonnais. R. (2003) : "Econométrie", 5ème édition, Paris, P 225, Dunod.

[3] محمد بن صالح بن سليمان المعجل، (2007): "**محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية**"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ص 80 .

[4] Regine Kaiser and Agustin Maravall ," note on time series analtsis ARIMA models and Signal extraction " Banco, Spanish, Without date, P 06.

تعمل اختبارات ديكي – فولر 1979 على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية deterministic أو عشوائية.stochastic c

أما في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولر 1981 اختبارا يسمى باختبار ديكي فولر المطور (معزز) A.D.F (Augmanted Dickey& Fuller).

2-الاختبار المعززA.D. F (Augmanted Dickey & Fuller).

نقوم بحساب الانحدار(1).

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

$$\varphi = p - 1$$

إذن:

في هذه الحالة فرضيات الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi = 0 \\ H_1 = \omega < 0 \end{cases}$$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى(2)$\Delta = (1 - B)$ ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقر.

ونشير هنا أيضا إلى أنه يمكن ان نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، وانحدارا خطيا بالزمن، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

3- اختبار فيلبس وبيرونPhilips and Peron PP.1988.

[1] Dickey D, and Fuller W, (1981) :" The likelihood Ration Statistics for autoregressive time series nwith a unit Root ", Econometrica, n 49, PP, 1057-1072 .

[2] عثمان نقار، منذر العواد، (2012) : " **استخدام نماذج VAR ودراسة العلاقة السببية في التنبؤ بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28، العدد الثاني، ص 342 .

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد philips and peron نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF1 .

4- اختبار KPSS2.

اقترح هذا، kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin سنة 1922 استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقر الاستقرارية للسلسة.

المطلب الثاني: التكامل المشترك (المتزامن).

يعتبر الأخذ بشرط الاستقرار عامل أساسي في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، بينما إذا غابت صفة الاستقرار، فإن علاقة الانحدار المقدرة بين المتغيرات تكون تعبر عن علاقة زائفة، ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا وقيم t المحسوبة كبيرة، وذلك راجع لأسباب محددة من بينها احتواء البيانات الزمنية على عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

لكن لا يجب أن يفهم على أنه في كل الحالات التي تكون فيها السلسلة الزمنية غير مستقرة يكون الانحدار المقدر بينهما زائفا، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة فإنها متساوية التكامل، فإذا كانت سلسلتين متساويتا التكامل فإن العلاقة المقدرة بينهما لا تكون زائفة بالرغم من كون السلسلتين الأصليتين غير مستقرتين، ولاختبار ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفا أم لا تستعمل نظرية أو اختبار التكامل المتزامن Co intégration.

ويعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (Yt ,Xt) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن"(3).

[1] شيخي محمد، (2012): " **طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات** "، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 212.

[2] شيخي محمد، نفس المرجع، ص 213.

[3] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، (2004): "**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، مصر، ص، 670.

ويعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة"(1).

أما إختبار التكامل المتزامن ذو المتغيرين لـ Engel و Granger(1987)، فإن العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير

متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبارADF .

حيث أثبتت كل من Engle وGranger (1987) بطريقة اختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين، الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + \varepsilon_t$$

بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y.

المبحث الثاني: تحليل انعكاسات الانفاق الجبائي على الاستثمار حالة الجزائر

المطلب الاول: دراسة الاستقرارية والسببية

اولا: الاستقرارية: بهدف اختبار استقرارية السلسلة يمكن طرح الفرضيات التالية:

بالنسبة للسلسلة INV

- H_0: السلسلةINVغير مستقرة عند مستوى المعنوي 5%
- H_0: السلسلةINV مستقرة عند مستوى المعنوي 5%

. بالنسبة للسلسلة DF

- H_0: السلسلة DF غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%

[1]Bourbonnais. R. (2003) Dunod, 5ème édition, France. Paris.P277 :

- H_0: السلسلة DF مستقرة عند مستوى المعنوية 5%

. وللتفصيل أكثر نعمد الى الاختبارين ADF، KPSS

1- اختبار ADF

جدول(3-2) : اختبار الاستقرارية ل INVو DFباستعمال ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		INV	DF
With Constant	t-Statistic	-3.0113	-7.1383
	Prob.	***0.0509***	***0.0541***
		*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4041	-7.5514
	Prob.	***0.0120***	***0.214***
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2412	-6.5098
	Prob.	***0.1893***	***0.1002***
		n0	***
	At First Difference		
		d(INV)	d(DF)
With Constant	t-Statistic	-6.8046	-6.6469
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5209	-6.4518
	Prob.	***0.0002***	***0.0003***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.9615	-6.7901
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام EVIEWS

- تبين من خلال أعلاه ان القيم الاحتمالية الحرجة للسلسلتين (INV) و(DF)

عند المستوى أكبر من مستوى المعنوية 5% **أي** (**Pro $_{Inv}$>0،05**)، بينما عند الفرق الأول لسلسلتين تبين **ان** **Pro$_{INV}$>0,05** أي ان السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول وتكتب:

- INV(I)=1
- DF(I)=1

2- اختبار KPSS:

جدول(3-3) : اختبار الاستقرارية لـ INVو DFباستعمالKPSS

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (KPSS)			
Null Hypothesis: the variable is stationary			
	At Level		
		INV	DF
With Constant	t-Statistic	0.3979	0.2198
	Prob.	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0994	0.1218
	Prob.	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======
	Prob.		
	At First Difference		
		d(INV)	d(DF)
With Constant	t-Statistic	0.2937	0.0680
	Prob.	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.2504	0.0672
	Prob.	***	n0

Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======
	Prob.		

المصدر : اعداد الطالبتين باستخدام EVIEWS

. تبين من خلال الجدول أعلاه ان القيم الاحتمالية لكل من السلسلتين الانفاق الجبائي والاستثمار عند المستوى أكبر من مستوى المعنوية أي $PRO_{Inv}>0,05$

. بينما عند الفرق الأول تبين ان $INV<0,05$ أي ان السلستين مستقرتين عند الفرق الأول وتكتب:

- $INV_{(I)}=1$
- $DF_{(1)}=1$

ثانيا: السببية:

لدراسة العلاقة السببية نستعمل اختبار Angel Granger Causality ويمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

- H0: DF لا تسبب في INVعند مستوى المعنوية 5%
- H0: INF تسبب في DFعند مستوى المعنوية 5%

جدول(3-4) : اختبار السببية ل INVو DF

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/09/22 Time: 02:56			
Sample: 2000 2020			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DF does not Granger Cause CROI	19	0.95768	0.4075
CROI does not Granger Cause DF		4.84892	0.0251

المصدر : اعداد الطالبتين باستخدام EVIEWS

تبين من خلال الجدول أعلاه ان:

$Pro_1 = 0,4075 > 0,05$

$Pro_2 = 0,0251 < 0,05$

وعليه نستنتج ان السلسة DF تسبب في السلسة INV

. المطلب الثاني: النمذجة القياسية

سيتم من خلال هذا المطلب قياس أثر الانفاق الجبائي على الاستثمار باستعمال منهج التكامل المتزامن

أولا: في الاجل الطويل: نكتب الصيغة القياسية:$INV=F(DF)$ ولنتمكن من ذلك لتقدير المعادلة تتضح المخرجات في الجدول eviews التالي:

جدول (3-5): تقدير العلاقة طويلة الاجل بين INV و DF

Dependent Variable: INV				
Method: Least Squares				
Date: 05/09/22 Time: 02:55				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DF	0.544233	0.298371	1.824014	0.0839
C	1.023472	0.117791	8.688864	0.0000
R-squared	0.749013	Mean dependent var		1.079384
Adjusted R-squared	0.104225	S.D. dependent var		0.550676
S.E. of regression	0.521190	Akanke info criterion		1.624987
Sumsquaredresid	5.161134	Schwarz criterion		1.724465
Log likelihood	-15.06236	Hannan-Quinn criter.		1.646576
F-statistic	3.327027	Durbin-Watson stat		1.564015
Prob(F-statistic)	0.003919			

المصدر : اعداد الطالبتين باستخدام EVIEWS

و باستعمال $Inv=\alpha_0 + \alpha_1 DF+\Sigma I$ يمكن تحليل مخرجات في الجدول أعلاه وفق التالي

- **التحليل الاحصائي**

الصلاحية الكلية:

تتضح أن$0.05 > (0,0039) = pro(f)$ أي ان النموذج صالح اجمالا، من جهة أخرى سجل معامل التحديد $(0,74) = R^2$ أي ان المتغير المفسر يؤثر في الظاهرة ب(74%)

. الصلاحية الجزئية:

. بالنسبة للمعامل $_0$: سجلت $0,05>Pro_0=0,000$ و عليه فالمعامل α_0 له دلالة معنوية.

. بالنسبة للمعامل α_1: تبين ان $0,05>Pro_1=0,0039$ و عليه فالمعامل α_1 له دلالة معنوية.

- **التحليل الاقتصادي**

يتضح من الجدول أعلاه ان العلاقة بين الانفاق الجبائي والاستثمار ممثلة في المعادلة:

$INV= 1,02+ 0,54DF$ مثلت علاقة طردية أي كلما زاد DF بمليون دينار فان الاستثمار يزيد ب $(0,54)$ *(ألف دج)

ثانيا: في الاجل القصير

دراسة استقراريه سلسلة البواقي

جدول3-6 : دراسة استقرارية البواقي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)		
Null Hypothesis: the variable has a unit root		
	At Level	
		ECM
With Constant	t-Statistic	-3.6385
	Prob.	***0.0143***
		**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1703
	Prob.	***0.0027***
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7277
	Prob.	***0.0008***
		***

المصدر : اعداد الطالبتين باستخدام EVIEWS

من خلال الجدول يتضح ان:

. القيم الاحتمالية الحرجة للسلسلتين DFوINV عند المستوى أصغر من مستوى المعنوية 5% أي

$$\begin{cases} pro=0,0143<0,05 \\ Pro=0.0027 < 0.05 \\ Pro=0.0008 < 0.05 \end{cases}$$

و عليه فإن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى اذا نستنتج أنه تم ثبوت الشرط التكامل المشترك .

2- تقدير النموذج قصير الاجل

جدول (7–3): تقدير العلاقة قصيرة الاجل بين INVو DF

Dependent Variable: DINV				
Method: Least Squares				
Date: 05/09/22 Time: 03:05				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDF	0.398263	0.180584	2.205411	0.0415
ECM(-1)	-0.756781	0.240248	-3.149996	0.0058
C	0.024913	0.114793	0.217023	0.8308
R-squared	0.403539	Mean dependent var		0.013289
Adjusted R-squared	0.333368	S.D. dependent var		0.628480
S.E. of regression	0.513138	Akaike info criterion		1.640938
Sumsquaredresid	4.476285	Schwarz criterion		1.790298
Log likelihood	-13.40938	Hannan-Quinn criter.		1.670095
F-statistic	5.750734	Durbin-Watson stat		1.477039
Prob(F-statistic)	0.012372			

المصدر : اعداد الطالبتين باستخدام EVIEWS

. يمكن تحليل الجدول أعلاه من جانبين الجانب الاحصائي من الجانب الاقتصادي، فمن الجانب الاحصائي انه فيما يخص الصلاحية الكلية يتضح لنا ان:

أي النموذج صالحا اجمالا، اما بالنسبة الى معامل (0,013) =pro(f)<0,05

التحديد نجد انه يساوي 0,04 أي ان المتغير المفسر DF يؤثر في الظاهرة ب 40%

. ولدينا الصلاحية الجزئية فمن خلالها يتضح لنا ان المعاملα_0 سجلت

0,05 >pro=0,83 وعليه فالمعامل α_0 له دلالة معنوية ، و اما بالنسبة للمعامل α_1 يتبن ان

0,05>pro=0,0058 وعليه فان المعامل α_1 له دلالة معنوية، و اما بالنسبة ل ecm=0,75

. اما من الجانب الاقتصادي يمكن تحليل الجدول كالتالي:

. يتضح من خلال الجدول أعلاه ان العلاقة بين DFوInv ممثلة في المعادلة:

Dinv= 0,024+0,398ADF-0,75ecm (-1) وتبين ان قوة الارجاع للتوازن بلغت 0,75 أي سنة واحدة و اربع اشهر للعودة الى التوازن

خلاصة الفصل:

ناقشنا في هذا الفصل العلاقة بين كل من الانفاق الجبائي والاستثمار ولهذا قمنا بدراسة الاستقرارية والسببية من اجل تحليل انعكاسات الانفاق الجبائي على الاستثمار، وذلك عن طريق مجموعة من الاختبارات والمتمثلة في ADF و KPSSثم قمنا بالنمذجة القياسية للتكامل المتزامن لغرض التعرف على وجود علاقة في المدى الطويل وكذا المدى القصير بين المتغيرات قيد الدراسة، وقد تم اثبات شرط التكامل المشترك.

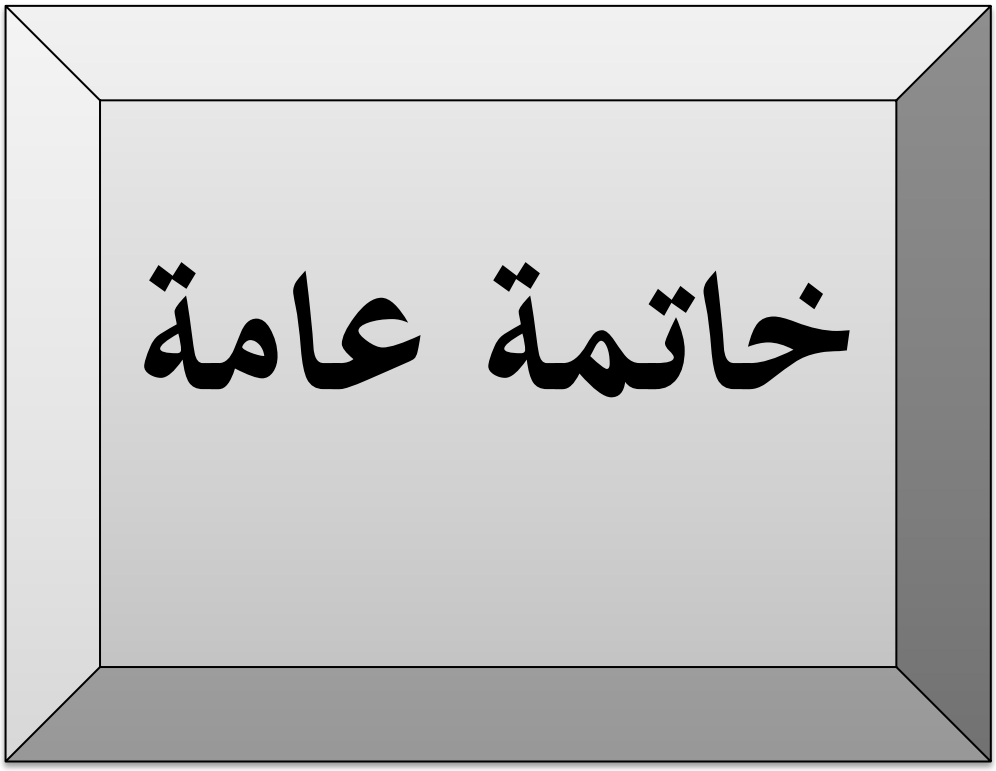
خاتمة عامة

خاتمة

. تسعى العديد من الدول في عصرنا الحالي الى تعزيز قدراتها في المجال الاقتصادي وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا قامت بتبني العديد من السياسات التي تساعد على ذلك، من بينها وضع وإقرار قوانين وإجراءات في مختلف المجالات ونخص بالذكر السياسات المنتهجة في المجال الجبائي او ما يعرف بالإنفاق الجبائي عامة والضرائب خاصة، وتتمثل هذه السياسات في التحفيزات الجبائية وخصوصا ما تعلق بالاستثمار باعتبار ان هذا الأخير يعد محرك النمو الاقتصادي.

. وعليه قمنا في دراستنا هذه بمعالجة مدى تأثير الانفاق الجبائي على الاستثمار وكيفية مساعدته على التطور المستمر، فتم تحليل موضوع الدراسة من مختلف جوانبه سواء النظري او التطبيقي، وهذا من خلال تقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول، فمن خلال الفصل الأول قمنا بتعرف النظام الضريبي والانفاق الجبائي، وفيما يتعلق بالفصل الثاني فقد تم طرح مجموعة من التعاريف الشاملة للاستثمار وتقديم شرح مفصل للأساسيات المتعلقة بهذا الأخير، اما بخصوص الفصل الثالث والاخير تمت دراسة الموضوع من الناحية التطبيقية و المتمثلة في دراسة قياسية لمدى تأثير الانفاق الجبائي على الاستثمار، و قد تم عرض الشرح المفصل لفصول الثلاث في ما سبق

. وقد تم التطرق الى معالجة الإشكالية المعروضة في الدراسة وفي الجزائر على وجه الخصوص وهذا من ناحية دعم الدولة للاستثمار بمختلف الأساليب والطرق التي من شأنها مساعدة الدولة الى تحقيق المستوى المطلوب من جذب الاستثمارات سواء المحلية او الأجنبية.

. ومن خلال ما سبق تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتي يمكن ان نلخصها في النقاط التالية:

. اختبار فرضيات الدراسة:

يسمح لنا هذا العنصر باختبار والتحقق من صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في بداية بحثنا في الموضوع:

. اختبار الفرضية الرئيسية:

. ومن خلال تحليل ودراسة النظرية الرئيسية توصلنا الى ان التحفيزات الجبائية تعد العنصر المهم في تطوير مختلف الاستثمارات من خلال ما تقدمه من تسهيلات والتي من شأنها زيادة حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال.

. اختبار الفرضيات الفرعية:

. بالإضافة الى دراسة الفرضية الرئيسية فقد تم طرح فرضيات فرعية وتم التوصل الى النتائج التالية:

. تم التوصل من خلال الفرضية الأولى القائلة ان السياسة الجبائية لا تكفي لتدعيم الاستثمار الا ان النتائج المتوصل اليها في افصل الثالث اثبتت ان السياسة الجبائية تمثل الداعم الرئيسي لتطوير وتدعيم الاستثمار خصوصا في الاجل القصير.

. اما فيما يخص الفرضية الثانية القائلة ان الإعفاءات الضريبية لا تكفي لتحفيز الاستثمار بمعزل عن السياسات الأخرى، وقد تم اثبات في الفصل الثالث ان الإعفاءات الجبائية تؤثر على الاستثمار بشكل ملحوظ حيث تصل نسبة التأثير الى 75% في الاجل الطويل.

. اثبتت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الانفاق الجبائي والاستثمار أي ان زيادة الانفاق الجبائي تؤدي الى زيادة في الاستثمار خاصة في الاجل الطويل.

. أثبت اختبار التكامل المشترك الى وجود تكامل مشترك بين الانفاق الجبائي والاستثمار في الاجل الطويل وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.

. نتائج الدراسة:

. يعتبر النظام الضريبي متغير اقتصادي مهم لدى الدولة، لذا لا يجب اهمال هذا الجانب عند الشروع في أي عمل اقتصادي او أي خطة اقتصادية تقوم المؤسسة بانتهاجها فقد تؤثر على اتخاذ القرار في مختلف مجالات وميادين المؤسسة.

. تعد التحفيزات الجبائية من اهم الأدوات استخداما لتطوير السياسة الاقتصادية والمالية بشكل عام والاستثمار بشكل خاص سواء أجنبي او محلي

. يلعب الاستثمار دورا فعالا في تحقيق أي نشاط وتطويره، فهو المصدر الأول في جذب رؤوس الأموال من الخرج ومن الداخل، لذا فهو مصدر اهتمام العالم باسره.

. هناك علاقة بين الانفاق الجبائي والاستثمار وهي علاقة تأثير وتأثر، حيث ان السياسة الجبائية تساهم في جلب الاستثمار وتحقيق الأرباح، بينما يتطلب نجاح سياسة التحفيزات الجبائية اتباع المستثمر القواعد والشروط التي وضعتها الدولة له.

. افاق الدراسة:

. من خلال النقاط التي تمت معالجتها في الدراسة ارتأينا انه يمكن دراسة المواضيع التالية:

. دور الانفاق الجبائي في توجيه الاستثمارات قطاعيا وجغرافيا

. دور السياسة الجبائية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

. وفي الأخير نتمنى ان نكون قد وفقنا في انجازنا لهذا الموضوع بالشكل المطلوب والدقيق، راجين من المولى عز وجل المزيد من التوفيق والنجاح، والله هو الموفق وهو يهدي السبيل، واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

1- الكتب:

- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005
- احمد عادل حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1987
- رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2005،
- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت _لبنان،2015
- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة والنشر والتوزيع ،1990
- حسن مصطفى حسن، المالية العامة، المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية الجزائر، 2016
- محمد حلمي مراد، الميزانية العامة قواعدها وتطبيقاتها في بعض البلدان النامية، معهد الدراسات العالمية ن بيروت، لبنان،1960
- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012
- زغدود علي، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد الكريم بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت لبنان،1998
- محمد عباس محرزي، شركة الخدمات التجارية والجمركية للاستثمارات، الجزائر،2010
- المرسي سيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2001
- وارزقي ميلود، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري، جامعة الجزائر، المجل د19_ال عدد2، 2019
- بن عمارة منصور، الضرائب على الدخل الاجمالي، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر
- بن عمارة منصور، الضريبة على ارباح الشركات، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر

قائمة المراجع والمصادر

- بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر
- ناصر مراد، الاصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992_2003، منشورات بغدادي ،2003، الجزائر
- نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2005
- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- ايمون باتلر، ادم سميث {مقدمة موجزة}، الطبعة الأولى، مؤسسة سنداوي للتعليم والثقافة، مصر، القاهرة، 2014
- معاذ الشرفاوي الجزائري، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2020
- سرار خيرة، تقييم القرارات الاستثمارية، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
- شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار العرب للنشر والتوزيع
- دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009
- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011
- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، الطبعة الاولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2013
- الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث لنشر والتوزيع، القاهرة، 2000

- طاهر حردان، اساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- سيد سالم عرفة، المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009
- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
- حسين بخيت، سحر فتح الله، (2007): "الاقتصاد القياسي"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد صالح تركي القريشي، (2004): " مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- معتوق محمد، (2007): "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- أحمد عبد السميع طبية، (2007): "مبادئ الإحصاء"، الطبعة الأولى، دار الهداية للنشر والتوزيع، عمان.
- شرابي عبد العزيز، (2000): "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، شيخي محمد، (2012)
- طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات "، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- مذكرات واطروحات جامعية:

- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجيستر تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2005_2006.
- مختار عبد الهادي، الاصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير السنة الجامعية 2015_2016 جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

قائمة المراجع والمصادر

- بلوافي عبد المالك، أثر الاصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992_2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، سنة الجامعية 2011_2012، جامعة وهران.
- ناصر مراد، الاصلاح الضريبي في الجزائر واثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات للحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، دفعة 1996_1997.
- بن جوزي محمد، الاصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر، رسالة ماجيستر معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجيستر، العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المشاريع، جامعة ابي بكر بالقايد، 2010/2009
- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
- نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعةالجزائر3، 2012/2011.
- لعمي حمزة، عمروس محمد، دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة بومرداس، 2017/2016.
- زغبة طلال، مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجيستر، علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2009/2008.
- شركي سيليا، عدلاتي خدوجة، المعاملة الضريبية للاستثمار في القانون الجزائري، رسالة ماستر في القانون، تخصص قانون الاعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.
- جودي عبد المجيد، غازي احمد، التحفيزات الجبائية واثارها على الاستثمار المحلي، العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد احمد دراية، ادرار،2017/2016.

- جودي عبد المجيد، غازي احمد، التحفيزات الجبائية واثارها على الاستثمار المحلي، العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد احمد دراية، ادرار،2017/2016.

- محمد بن صالح بن سليمان المعجل، (2007): "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

3- مجلات علمية والجرائد الرسمية:

❖ مجلات علمية

- شليحي طاهر، التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية _19 (2)، جامعة زيان عاشور، جلفة.
- زينات اسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة الجزائر ،2017.
- بصاشي هدى، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الجزائر، المجلد 5-العدد 02(2020)
- منصوري زين، واقع وافاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (2)، 2005.
- العدي ابراهيم، أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 31 العدد الاول، سوريا 2015
- لموشي زهية، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 11، 2018.
- عثمان نقار، منذر العواد، (2012): " استخدام نماذج VAR ودراسة العلاقة السببية في التنبؤ بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28، العدد الثاني.
- زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين معوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد 2012/07.
- صلاح الدين، بن وارث حجلة، فعالية المناخ الاستثماري وأثر في سوق الأموال المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد 2017/17.
- جيهان الطاهر محمد عبد الحليم، ضوابط الاستثمار في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 183، الجزء السابع، المملكة العربية السعودية.

❖ الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية، ال عدد46، الصادر يوم 3 غشت 2016، قانون رقم 16-09

- رئاسة الجمهورية، قانون الاستثمار، الأمانة العامة، 2007

4- المراجع باللغة الأجنبية:

- Bourbonnais. R. (2003) : "Econométrie", Dunod, 5ème édition, Paris.
- Regine Kaiser and Agustin Maravall," note on time series analtsis ARIMA models and Signal extraction " Banco, Spanish, Without date.
- Dickey D, and Fuller W, (1981):" The likelihood Ration Statistics for autoregressive time series with a unit Root ", Econometrical, n 49.
- Bourbonnais.R. (2003) : " Econométrie ", Op, city.

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الانفاق الجبائي على دعم الاستثمار، حيث تم التطرق في الجانب النظري الى مختلف المفاهيم الاساسية حول السياسة الجبائية والى ماهية الاستثمار وعلاقته بالإنفاق الجبائي ولإبراز ذلك قمنا بدراسة قياسية بين كل من الانفاق الجبائي والاستثمار وقد ادت هذه الدراسة الى بيان أثر الانفاق الجبائي على الاستثمار وذلك بتقييم وضعيته خلال فترة الزمنية الممتدة بين 2004_2020 وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة بين الانفاق الجبائي والاستثمار

الكلمات المفتاحية: الانفاق الجبائي، الاستثمار

Summary

This study aimed to highlight the role of fiscal spending on investment support, where, on the theoretical side, various basic concepts about fiscal policy and the nature of investment and its relationship to fiscal spending were addressed. The study aims to show the impact of tax spending on investment by evaluating its status during the time period between 2004-2020. The results of this study showed a relationship between tax spending and investment.

Keyword: fiscal spending, investment.